الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

ميدان: الحقـــوق و العلـــوم السياسية
فرع: علاقات دولية
تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: بوسطارة رضوان

تحت عنوان

دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الإقليمية

تاريخ المناقشة: 2017/05/24

لجنة المناقشة:

د. اسماعيل زروقة	جامعة محمد بوضياف -المسيلة-	رئيســـا
د. دخان نور الدين	جامعة محمد بوضياف -المسيلة-	مشرفا و مقررا
د. سليم عاشور	جامعة محمد بوضياف -المسيلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهـــــــــــــــــــداء

إلى كل من زرع في روحي طاقة ونبض التحدي وعنفوان الحياة، إلى اللذان ربياني صغيرا بدءاً من أمي التي أعطتني الدرس الأول والأكبر في الحياة وحفزتني لأكون في المقدمة دوماً، إلى أبي الغالي الذي ساندني وأرشدني طوال فترة دراستي، إلى أفراد أسرتي الذين حفزوني و ساعدوني في حياتي الدراسية، إلى الذي تحمل أعباء هذه الدنيا من اجل أن يوصلني إلى مسيرة الحياة فكان بحق شمعة إنارة لي الطريق وجسر عبرت عليه شقيقي فريد، وإنتهاءاً بأساتذتي الذين كانوا مشجعين لمسيرتي وبينهما العشرات من رفاق الدرب لهم جميعاً أنحني شاكراً، ولكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

شكـــر و تقديـــر

الحمد لله على كل آلائه، و له الشكر أن وفقني لما فيه الخير و الصلاح فسدد خطاي ليستقيم عملي و علمي عند هذا النور المبارك، فله الحمد في الدنيا و الآخرة.

على الأصل نمشي و الأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه و أن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولا أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ الدكتور **" نور الدين دخان"** الذي أشرف و تابع هذا العمل و هذا البحث بتوجيهاته القيمة و نصائحه الهادفة و مساعدته الدائمة

عرفان و تقدير لكل معلمي و أساتذتي الذين أناروا لي الطريق خلال مشواري الدراسي، و قدموا لي كل ما في وسعهم و ما في استطاعتهم حتى وصلت إلى هذا المقام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة التي سألتزم بكل توجيهاتها و انتقاداتها العلمية و الموضوعية.

تقدير واحترام للأساتذة وعمال المكتبات الذين ساعدوني و زودوني بما أحتاجه من مراجع قيمة .

إلى كل من كان لي سندا و ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل لكم مني فائق التقدير و الاحترام.

و الحمد لله أولا و أخيرا و دائما.

مقدمـــــــــــــة

يشهد النظام الدولي تطورات عديدة على مستوى موازين القوى من خلال الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية ثم ظهر مؤشرات إلى تعدد الأقطاب، كما تم التطور في مفهوم القوة من القوة التقليدية – الصلبة – القائمة على الترسانة العسكرية وعدد المستعمرات إلى امتلاك النووي إلى القوة الحديثة –الناعمة– القائمة على الإمكانيات ومستوى النمو الاقتصادي وترابطه باقتصاديات الدول الأخرى، وهذا ما دفعنا إلى الاهتمام بالنمو الاقتصادي الصيني ومحاولة البحث والإلمام بكيفية تأثير العامل الاقتصادي في توجه القرار الخارجي الصيني.

تظهر أهمية دراسة موضوع هذه المذكرة من خلال سرعة الصين في النهوض باقتصادها مع المكانة الدولية التي تحتلها ولا يستهان بها على المسرح الدولي بشكل عام وعلى المسرح الإقليمي الأسيوي بشكل خاص، فقد حققت الصين تقدما كبيرا في المجال الاقتصادي والأمني والعسكري منذ البدء في سياسة الإصلاحات الاقتصادية في السبعينيات بحيث أصبح لها تأثير ووزن استراتيجي في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا ذات الثقل الاقتصادي والسياسي، وأصبحت الصين تشكل عاملا محوريا في معادلة الاستقرار للمنطقة الإقليمية لها ونتيجة للثقل الاقتصادي للمنطقة أصبحت السياسة الخارجية الصينية إحدى ركائز الإستراتيجية العالمية.

تنبع أهداف دراسة موضوع البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الإقليمية للصين من:

- بيان أثر التحولات الداخلية المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية داخل الصين التي بدورها تغيرت إلى أولويات السياسة الخارجية الصينية .
- التعرف على دور الصين الاقتصادي في إقليمها الحيوي وتأثيرها الاقتصادي على دول الجوار.
- التطرق إلى تشابك المصالح الاقتصادية مع مرتكزات السياسة الخارجية الإقليمية للصين.
- استشراف طبيعة العلاقات الصينية مع دول الجوار بناءا على التحديات المستقبلية المرتبطة بالأمن الاقتصادي للصين.
- البحث في إستراتيجية الصينية لتوظيف القوة الناعمة في التأثير على دول الجوار.

مبررات اختيار الموضوع :

إن دراسة أي موضوع لا يأتي من العدم بل وليد مجموعة من الأسباب الذاتية و الموضوعية و من أهم أسباب اختيارنا لموضوع البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الإقليمية للصين نذكر:

أولا: المبررات الموضوعية

- أهمية القوة الاقتصادية بصفة عامة في قياس وزن الدولة الخارجي وتأثيرها على توجهات القرار الخارجي .
- محاولة التعمق في بعض الجوانب من البحوث التي تكاد تنعدم في المكتبات بغية إثراء البحث في هذا الموضوع .
- بروز الصين على الساحة الدولية كمنافس اقتصادي قوي له تأثير السياسي خاصة في منطقته الحيوية.

ثانياَ: المبررات الذاتية

- الرغبة في التخصص في الدراسات الآسيوية بحيث يحظى هذا التخصص باهتمام عالمي واسع بالإضافة إلى تناول موضوع مثار وله تأثير كبير في السياسة الدولية.
- الميل الشخصي لدراسة المناطق الآسيوية عامة والصين خاصة ذلك لكونها نموذجا يحتذي به من خلال إصلاحاتها الناجحة مع الحفاظ على هويتها بالرغم من الانفتاح على الآخر .
- الرغبة في الاطلاع على التفكير الاقتصادي الآسيوي عامة والصينية خاصة .

أدبيات الدراسة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تقاطعت البعض من إشكالاتها مع هذه الدراسة أو تناولت بعض عناصرها نذكر منها:

1. الدكتور وليد عبد الحي بعنوان المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1778- 2010 الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بعدد صفحات بلغ 279 صفحة تناول الجغرافيا السياسية الصينية ونموذج التنمية الصيني والنظام السياسي والعلاقات الصينية الدولية في الفصل السادس .
2. الدكتور عبد القادر دندن الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا – شرق وجنوب آسيا، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية صادرة عن جامعة باتنة.

الإشكالية:

إن دراستنا لموضوع " البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الإقليمية للصين " هو محاولة لتحليل عملية تأثير الاقتصاد في القرار الخارجي الصيني ومحاولة للتعريف بالموقع الذي يشغله العامل الاقتصادي في ادراكات صانع القرار الخارجي ومن جهة أخرى الكشف عن تلك العلاقة التي تربط الاقتصاد بالسياسة الإقليمية الصينية، ومن خلال هذه الأبعاد حاولنا صياغة إشكالية البحث على النحو التالي :

كيف يؤثر المتغير الاقتصادي على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه محيطها الإقليمي؟

وهي الإشكالية التي تترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية للمساعدة على التحليل:

- ما هي بنية ومستوى النمو الاقتصادي في الصين ؟
- ما موقع الاقتصاد في ديناميكية السياسة الخارجية الصينية ؟
- ما هي التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الإقليمية للصين ؟
- هل ستؤدي سياسة الصين الاقتصادية إلى تحقيق لاستقرار الأمني في المنطقة؟
- إلى أي مدى نجحت الإستراتيجية الصينية في المحافظة على الأسواق ؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية المطروحة ومجموعة الأسئلة المتفرعة عنها قمنا بصياغة الفرضيات الآتية ليتم اختبار صحتها:

_ كلما زادت قوة الصين اقتصاديا كلما زاد نفوذها و اهتمامها بالقضايا الإقليمية.

_ يلعب المتغير الاقتصادي دورا مهما في توجيه القرار الخارجي الصيني اتجاه البيئة الإقليمية.

_ مواقف و ارتباطات الصين اتجاه الدول الخارجية الإقليمية مرتبط بمدى تحقيق المنفعة الاقتصادية.

الإطار المنهجي:

نعتمد في دراسة وتحليل هذا الموضوع على مجموعة من المناهج التي يتطلبها الموضوع هي:

المنهج الوصفي الكمي: والذي يساعدنا في قراءة واقع الإمكانيات والقوة الاقتصادية الصينية المتنامية ومسح بعض الأشكال والرسومات البيانية المعبرة عن النتائج المحققة الإصلاحات الاقتصادية مثل حجم الاستثمارات أوالصادرات.

المنهج التاريخي: والذي يستخدم عند سردنا لأهم الأحداث والمحطات التاريخية في الصعود الصيني مثل النزاعات الإقليمية أو عند سرد تطور بعض العلاقات بين الصين والدول المجاورة لها.

منهج تحليل النظم: والذي يتناسب مع تحليل أهداف الصين الاقتصادية العليا وكيفية تأثيرها بدورها في نسق ونمط العلاقات الصينية مع دول المنطقة وما إذا كانت تلك العلاقة تميل إلى الطابع الصراعي أم التعاوني.

الإطار المفاهيمي:

السياسة الخارجية: إذا تأملنا لتعريف الذي يقدمه جامد ربيع في كتاب السيد محمد سليم "جميع صور النشاط الخارجي حتى و لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية فنشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية،[1] و هي فعل و رد فعل الدولة سواءا قامت بسلوك اتجاه القضية أو لم تصدر أي سلوك فهو سياسة خارجية.

الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية للتأثير على الدول و الجماعات الخارجية بهدف استمالتها و كسب تأييدها بوسائل شتّى و منها ما هو إقناعي وأخلاقي و منها ما هو ترهيبي، كما تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول و تطويرها في مجالات مختلفة،[2]

الامتداد الإقليمي: الامتداد يعني التوسع و الانتشار أكثر، والإقليمية هي عملية تكثيف التعاون السياسي و الاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة ، و غالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه ،[3] ومنه فالإقليمية تعني منطقة جغرافية تضم عدد من الدول تسعى إلى التعاون في مجال التبادل التجاري كما يشتركون في بعض الخصائص،

---

[1] محمد سليم السيد،**تحليل السياسة الخارجية**،جامعة القاهرة، (ط، 2)،مكتبة النهضة المصرية ،1998،ص 07.

[2] عبد الوهاب الكيالي ،**موسوعة السياسة** (ج،ح،خ،د،ذ،ر)،الجزء الأول،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دار الهدى،ص 658.

[3] مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2008،ص 67.

ومنه فلامتداد الإقليمي يعني التوسع و تكثيف التعاون الاقتصادي و السياسي بين دولة ودولة أخرى أو أكثر في مجال جغرافي معين –إقليم–.

الإستراتيجية: لاشك أن أهم تعريف للإستراتيجية هو ذلك الذي أطلقه الألماني (**كلاوزوفيتش**) في الفصل الأول من كتابه الثاني(الحرب سياسة و قوة) بأنها:

"استعمال الوسائل لتحقيق أهداف الحرب، و ذلك بواسطة العمل العسكري، وهذه المقاصد يجب أن تكون متوافقة مع أهداف الحرب" لكن تطور هذا المفهوم- الإستراتيجية- فيما بعد لتشمل جميع المجالات عكس ما كنت عليه – المجال العسكري- ليتم تعريفها على هذا الأساس فتصبح " هي الإدارة الدولاتية و غير الدولاتية للعمليات و الوسائل السياسية ،الاقتصادية، الاجتماعية و العسكرية الداخلية و الخارجية لتحقيق أهداف تتعلق بالمصلحة الوطنية"[1]

تقسيم الدراسة:

من اجل الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع ، وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات فرضياتها قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:تناولنا فيه تطور الاقتصاد الصيني... حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث:المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التوجه الاقتصادي الصيني (دراسة في المسار) و المبحث الثاني تناولنا فيه مستويات مؤشرات النمو الاقتصادي ثم المبحث الثالث الذي تناولنا فيه أسس الديناميكية الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه إقليمها وقسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول وفيه البحث عن القوة والنفوذ والثاني التعاون الاقتصادي كمدخل لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي ليأتي الثالث تحت عنوان مرتكزات السياسة الخارجية الصينية الإقليمية.

الفصل الثالث: يتناول الفصل الثالث التحديات التي تواجه الصين إقليميا وهو الآخر قسم إلى ثلاثة مباحث تناول الأول مسألة أمن الطاقة ليعنون الثاني بعلاقة الصين مع القوى الكبرى في المنطقة ثم يتناول المبحث الأخير الإستراتيجية الصينية للمحافظة على الأسواق في إطار المنظمات الإقليمية .

---

[1] سمير قط ، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** _ قطاع النفط نموذجا_ (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية)،جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2007_2008،ص 17.

الاقتصاد السياسي:

في العلاقات الدولية يعرف الاقتصاد السياسي على انه أساس طريقة تفكـــير في العـــالم تؤكد علاقتين كبيرتين متداخلتين إحداهما هي أن السياسة والاقتصاد لا ينفصلان فالسياســـة لا يمكن فهمها إلا إذا اخذ الاقتصاد في الحسبان والعكس صحيح[1] ومنه فالاقتصاد يخدم السياسة و السياسة تبني الاقتصاد وبذلك يمكن فهم القرارات وتوجهات السياسة الخارجية الصينية ويمكننا هذا الاقتراب من تفسيرها وإعطائها الشرعية النظرية.

فمقترب الاقتصاد السياسي political economic approach هو المدخل القائم على دراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والسياسة وكيفية تأثير الجوانب الاقتصـــادية في المجال السياسي والعكس ويفيدنا هذا المقترب في تحليل الأوضاع الاقتصادية في الصين وتأثيرها على صناعة القرار الموجه إلى المحيط الإقليمي.[2]

مقاربة الاعتماد المتبادل:

ضمن المدرسة الليبرالية enter dependence الاعتماد المتبادل

التي ورثت في عصر التنوير والتي تقوم على تشجيع دور المؤسسات والعلاقـــات السياســـية والاقتصادية وتحث على السلم والأمن والتكامل بين الدول،[3] إذ أنها تقوم على رؤية متفائلة مفادها إن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بين الدول يكون ممكنا من خلال تشجيع وتفعيل الجانب الاقتصادي مثل أوروبا التي شهدت هـــول عـــدم الاســـتقرار السياســـي

1- فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** _ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي(مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، تخصص دراسات سياسية مقارنة ،جامعة المسيلة ،2014_2015 .ص64 .

2- عبد القادر دندن . **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي** :آسيا الوسطي ، جنوب آسيا ، جنوب شرق أسيا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية). تخصص علاقات دولية . جامعة باتنة ، 2012_2013 . ص 15 .

3- قط سمير ، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** _ قطاع النفط نموذجا_ ، مرجع سابق ، ص 24 .

والاقتصادي ... طويل الأمد تحقق من خلال تنمية التجارة والحريـــة تجســـيدا في الاتحـــاد الأوروبي.

ويرى ايمانويل كانط أن عولمة فكرة ضمن التاريخ كوني من زاوية كوسموبوليتانية ملتحمة مع الليبرالية تؤدي إلى السلام الدائم [1] وبذلك نفسر تغاضي الصين عن بعض المسائل لصـــالح هدف أسمى أو كما قال احدهم لا ذنب في ا لم تصاحبه لذة أعظم.

نظرية الدور:

سنحاول في موضوعنا استخدام نظرية الدور كإطار نظري يوفر لنا مرجعية يمكـــن الاستفادة منها في تحليلنا للأدوار الإقليمية عموما والدور الصيني خصوصا.

يهتم اقتراب الدور كذلك بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الـــدور في ميدان السياسة الخارجية حيث صانع القرار يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي ، فهو يتصور دول العـــالم وكأنهـــا تلعـــب أدوارا ووظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية.

ويعطي الباحثان ألان و فان دولييه مفهوم للدور باعتباره ذلك " السلوك الذي يستند إلى توقعات معيارية ومرتبطة بمكانة في النظام الاجتماعي [2] " حيث يربطانه بتأثير العامـــل الانثروبولوجي المتعلق بالثقافة والعادات والعامل الاجتماعي وهدا ما يساعدنا في فهم وتحليل إدراكات صانع القرار الصيني الذي يستلهم من الكونفوشيوسية وتعليل الدور الذي يلعبـــه إقليميا.

---

1 – عبد القادر دندن ، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار و الغير 1991_2006** ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية) ، جامعة باتنة ، الجزائر 2007_2008 ، ص 29 .

2 – عبد القادر دندن، نفس المرجع، ص 35 .

كما يشير إلى ادراكات صناع القرار لسياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظـــام الـــدولي ، والسعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.[1]

الواقعية:

نشأت المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على التيار المثالي الذي ناد إلى ضرورة قيام حكومة عالمية مهمتها إرساء الأمن والسلام وانطبق الواقعيون برفض مـــا يدعونـــه المثاليون بتناسق وانسجام المصالح بين وحدات السياسية للمجتمع الدولي [2] وأن عـــدم وجـــود انسجام في المصالح راجع إلى أن الأفراد يعيشون في عالم يتسم بندرة الموارد مما يجعل الصراع بين الدول والتنافس ، فالدول دائما تسعى إلى زيادة قوتها مما يدخلها في منافسة مع الدول الأخـــرى بحثا عن الأمن والأسواق والنفوذ، وهذا من أهداف أي دولة بما فيها الصين.

إن الصداقة التي تنشا بين الوحدات السياسية تعبر عن وجود مصلحة مشتركة بينـــهما ويقول السياسي البريطاني ديز راتيلي " لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل هناك مصلحة دائمة "، [3] ويرى مورغانتو أن الطبيعة الإنسانية تمتاز بالأنانية و يبحث الناس عن مصـــلحتهم الخاصة و يحولون الهيمنة على الآخرين، [4] فالبرغماتية الواقعية تمكننا من تفسير البرغماتية الـــتي استعملتها الصين بعد عهد ماوتسي في السياسة الخارجية.

---

[1]- عبد القادر دندن ، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار و الغير 1991_2006** ، مرجع سابق ، ص 35

[2]- جميلة طيب،**اثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ،جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 09.

[3]- جميلة طيب ، نفس المرجع،ص10.

[4]- أنور محمد فرج ،**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة–،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007،ص 221-222.

إن السياسات المنبثقة عن الدول حسب الواقعيين تصبح جزءا من صراع البقاء ولـــيس التقدم وهذه الصراعات مستمرة من اجل تحقيق القوة و الأمن [1] وهذا ما تبحث عنه الصين من خلال تحقيق القوة الاقتصادية وتعزيز الأمن والاستقرار.

كما تعتبر الواقعية في العلاقات الدولية مناسبة لتفسير العلاقـــة الترابطيـــة بـــين القـــوة والمصلحة، بحيث أن الصين تستخدم القوة الاقتصادية لتحقي مصالحها عبر العالم والتي بـــدورها تؤمن استمرارية القوة الصينية ونموها .[2]

الواقعية الجديدة:

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية بمثابة امتداد للواقعية الكلاســـيكية في الثمانينات، ومن أهم مؤيديها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرث جيلبن ... و قد وســـع والتز في مفهوم القوة ليتضمن عناصر أخرى غير القوة العسكرية ولتشـــمل المـــوارد الماديـــة ، البشرية، الطبيعية ، درجة النمو الاقتصادي ، السكان والمساحة..الخ.[3]

إن امتداد الواقعية الجديدة للواقعية التقليدية كان امتدادا أفقيا وعموديا فأمـــا الأفقـــي فشمل تطوير مختلف المجالات (الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، التكنولوجي..) دون ما كـــان منوط بتطوير المجال العسكري على حساب المجالات الأخرى وشمل استخدام مختلف العناصر مثل الموارد الطبيعية والبشرية، القوة الاقتصادية، القوة التكنولوجية...وكذلك دون ما كان مقتصـــر على استخدام القوة العسكرية. فالواقعية الجديد بقيت محافظة على افتراض أن القوة متغير رئيسي في السياسة الدولية ولكن بمفهوم أوسع واشمل (القوة الناعمة) وهو ما يمكن توظيفه في تعليـــل أسلوب القوة الناعمة الصينية الإقليمية والدولية و إسنادها إلى حقل نظري.

---

[1]- مارتن غريفيثس و تيري اوكالاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008،ص454.

[2]- سماح ريغي، **البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية من سنة 2000الى 2016**مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)،جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، 2015-2016.ص (ح).

[3]- ألنعيمي احمد نوري، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية،**مجلة العلوم السياسية** ،العدد 46 ،ص 06.

تناول موضوع الاقتصاد الصيني يستلزم التطور على مستوى التوجه الاقتصـــادي كمـــا يدفعنا إلى البحث إلى أي مدى وصلت نسبة نمو هذا الاقتصاد؟ وكيف تستخدم حركيـــة هـــذه القوة في السياسة الخارجية، لذا تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الصيني (دراسة في المسار

المبحث الثاني: مستويات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: أسس الديناميكية الاقتصادية في السياسة الخارجية للصين

المبحث الأول : تطور الاقتصاد الصيني (دراسة في المسار)

لقد تطور الاقتصاد الصيني منذ قيام الجمهورية الصينية عام 1949 على مرحلتين مهمتين الأولى تعرف مرحلة الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي أو المخطط مركزيا من 1949 إلى 1978أين عرفت الصين تحول إلى مرحلة ثانية عرفت باقتصاد السوق الاشتراكي .

المطلب الأول :مرحلة النظام الاقتصادي المخطط مركزيا(1978-1949)

منذ تسلم الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونج السلطة عام 1949 عمد إلى تطبيق تغيرات جوهريه في السياسات الاقتصادية تمهيدا لتحول كامل نحو اقتصاد موجه مركزيا [1] وعلى العموم تعتبر الصين في هذه المرحلة دولة فقيرة اقتصاديا بحيث دخل الفرد فيها مدني جدا وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي، أما الاستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قبل 1778، وكذلك إسهامها في التجارة العالمية كان نسبة قليلة جدا لا تتناسب وحجمها. [2]

ومن أهم الاستراتيجيات التي ادخلها ماوتسي تونغ mawtsi tonghe في هذه الفترة على المجال الاقتصادي هي:

إستراتيجية الصناعة الثقيلة للمدة 1952 إلى 1957

بحيث قرر إعادة تشكيل الاقتصاد، فقد ركز الصينيون في أول خطة لهم على إعادة بناء الصناعات الثقيلة مستخدمين النموذج السوفيتي والخطط المركزية و" هذا ما دفع بالاتحاد السوفيتي إلى تقديم التسهيلات والتمويل والمساعدات التكنولوجية للصين. [3]

وقد كانت نسبة نمو الناتج الإجمالي ونصيب الفرد منه متدنية حسب الجدول الآتي الذي يوضح نمو الناتج الإجمالي من 1953 إلى 1956:

1- فريدة العلمي، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة – دراسة من منظور الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق ، ص 178

2- المرجع نفسه ، ص 75 .

3- وفاء المهداوي ، الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ، **"المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية "** ، السنة العاشرة ، العدد 33 ، 2012 ، ص 07

معدل الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه في الصين للمدة (1953_1956)نسب مئوية

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1953	15.6	13.1
1954	4.2	1.8
1955	6.8	4.5
1956	6	4.1

المصدر: بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية،شبكة المعلومات الدولية،الموقع :

http://en.wikipedia.org/wiki/HistorIcal GDP of the Peoples Republic

وكانت تنتظر القيادة الصينية من وراء هذه الإستراتيجية نقل الصين من بلد زراعي فقير إلى دولة قوية اشتراكية قائمة اقتصاديا على الصناعة (الطائرات ، السيارات، السفن) لكنها باءت دون ذلك ما حتم على الحكومة وضع إستراتيجية أخرى سميت بإستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام.

إستراتيجية القفزة الكبرى:(1958-1962)

أطلقها ماوتسي تونج mawtsi tonghe وهي عبارة عن إستراتيجية تهدف إلى إيجاد نموذج تنموي بديل عن النموذج السوفييتي القائم على الصناعة الثقيلة [1]، فهذه الإستراتيجية تهدف إلى تطوير جميع القطاعات لكن هذه المرة بنوع من اللاّمركزية عن طريق ما يعرف ب ": الكومينات الشعبية " *المتعلق بخصخصة القطاع الزراعي وبالرغم من ذلك إلا أن النمط الذي اعتمدته الصين في هذه الإستراتيجية هو أيضا القضاء على القطاع الخاص والسوق وهذا أيضا يصب في اتجاه تعميق اكبر لاعتماد الاقتصاد الموجه مركزيا من قبل الدولة .[2]

1- المرجع نفسه ، ص08

* **كومينات شعبية:** هي نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي والصناعي والتجارة والتعليم والنشاطات الثقافية

2 جواد كاظم حميد ، **طبيعة النظام الاقتصادي المختلط و اتجاهاته** _ الصين نموذجا _ ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 36 ، المجلد 09 ، تموز ، جامعة البصرة ، 2014 ، ص16 .

وتقييما لإستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام يمكن الاستعانة بالجدول الآتي:

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1958	7.3	6
1959	8.8	6.5
1960	-3	- 5
1961	-27.3	-26.5
1962	-6.6	-4.6

معدل نمو الناتج الإجمالي في السنوات من(1958-1960)نسب مئوية

المصدر: بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية،شبكة المعلومات الدولية،الموقع

http://en.wikipedia.org/wiki/HistorIcal GDP of the Peoples Republic

وهذه الإستراتيجية هي الأخرى باءت بالفشل ليتم بالضرورة الانتقال إلى إستراتيجية بديلة عرفت بالثورة الثقافية.

إستراتيجية الثورة الثقافية:(1966-1976)

ركزت هذه الإستراتيجية على تغيير في علاقات النتاج من الملكية وحوافز العمل وليس في قوى الإنتاج، وفي هذه المرحلة تم التأكيد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعدم التفريط بها ... والتأكيد على أن الاقتصاد الاشتراكي يهتم بالاستخدام الكفء للموارد.

وظلت الحكومة الصينية تطبق نظام الاقتصاد المخطط بصورة شمولية ومركزية فهناك لجنة خاصة بالتخطيط وهي الهيأة الوطنية المختصة تحدد أهداف التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات) صناعة . زراعة.[1]

1 وفاء المهداوي ، **الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق** ، مرجع سابق ، ص08 .

ولكن في نهاية هذه المرحلة لاحظ القادة الصينيين الفجوة الكبيرة ما بينهم وبين العالم فاتخـــذوا قرار كنتيجة لفشل هذه الاستراتيجيات مفاده إصلاح النظام الاقتصادي وتوجهه تزامنا مع وفاة الرئيس ماتسي تونج mawtsi tonghe وهذا ما ينقلنا إلى ما بعد1978.

المطلب الثاني : مرحلة اقتصاد السوق الاشتراكي

لقد بدأت تجربة التحول في الصين ذات النمط المتميز والمنفرد مع تولي خلفاء الزعيم الراحل ماوتسي تونج mawtsi tonghe السلطة [1] والمتمثلين في قيادة الحزب الشيوعي في الصين والقيادة السياسية للبلد الزعيم الجديد ومؤسس الصين الحديثة دينج سياو بينغ والذي اتخذ سياسة إصلاحية لجميع مؤسسات الدولة والحزب والتيارات الثقافية والاقتصادية وفي مجال التقدم العلمي[2] وربما من أهم الأسباب التي دفعته إلى ذلك تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الداخل الصيني نتيجة الثورة الثقافية التي أعلنها ماوتسي تونج(mawtsi tonghe [3]كما أدرك دينج سياو بينج أن الصين لن تنجح في تحقيق تنميتها الاقتصادية بسبب تبنيهـــا سياســـة الإنفاق والإصرار على تبني أسلوب إدارة الاقتصاد الموجه وإهمال مؤشرات اقتصاد السوق وآلياته وضرورة الانفتاح على مختلف دول العالم.([4]

لهذا نجد أن ابرز ما يميز هذه التجربة هو إن الصين استطاعت المزاوجة بين اقتصـــاد الســـوق و الاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظـــام اقتصـــاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد. [5]

فلم يعتمد الاقتصاد الصيني نظرية ادم سميث في وجود يد خفية تحد التـــوازن بـــين العـــرض والطلب لكنه اقترب من نظريتين أولهما نظريات النمو الاقتصادي المخطط كما عـــبر عنـــها جوزيف ناي شو ميتر وغيره من دعاة التنمية الاشتراكية المنظمة ولكنها مرنة وعملية المرونـــة

1 وفاء المهداوي ، **الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق** ، مرجع سابق ، ص08 .

2 جواد كاظم حميد ، **طبيعة النظام الاقتصادي المختلط و اتجاهاته** ــ الصين نموذجا ــ ، مرجع سابق ، ص 17 .

3 سماح ريغي ، **البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية من سنة 2000 إلى 2016** ، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2015_2016 ، ص 74.

4 جواد كاظم حميد ، **طبيعة النظام الاقتصادي المختلط و اتجاهاته** ــ الصين نموذجا ــ ، مرجع سابق ، ص 17 .

5 فريدة العلمي، مرجع سابق، ص 75 .

أصبحت من سمات الانفتاح الاقتصادي وثانيهما نظرية كيتر في خلق وظـــائف مـــن خـــلال الخدمات و البنية الأساسية وذلك لاختصاص العمالة الزائدة وهو المنهج اتبعه رئيس وزراء الصين السابق جور نجي و في الوقت نفسه طعم الفكر الاقتصادي الصيني منهجه من خلال الممارسات العملية التي اعتمدت على نظرية دينج سياو بينغ " لا يهم لون القط اسود أم ابيض ما دام يصطاد الفار فهو مفيد " والتي مؤداها استخدام منهج بان الاشتراكية بخصائص صينية واقتصاد الســـوق الاشتراكي .[1]

ولقد اعتمد القادة الصينيون مجموعة من الاستراتيجيات في مرحلة الإصلاح وهي على أربع مراحل:

أولا : المرحلة الأولى(1978-1984)

ركزت هذه المرحلة على القطاع الزراعي حيث انصب الاهتمام منذ البداية على إنعاش الاقتصاد الريفي [2] كما أن هذه السياسة سمحت بالملكية الخاصة للأراضي ولوسائل الإنتاج [3] و ذلك من خلال التخلي عن سياسة الكومينات الشعبية وقد منحت الحرية للفلاحين من حيث اختيار نوع المحاصيل والكمية وبيع محاصيلهم في السوق الحرة وهذا ما ساهم في تطوير الإنتـــاج الزراعي

وجاء في هذه المرحلة الاهتمام بقطاع الصناعة وذلك بالاستيراد الكامل لتكنولوجيـــا والتقنيـــة والصناعة و لقد ركز في إصلاح قطاع الصناعة على تقسيم الشـــركات المملوكـــة لدولـــة إلى وحدات إنتاجية صغيرة وكذلك من جانب رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشاة الصناعية،[4] حيث تعدى نظام الحوافز إلى ظروف العرض وشروط الطلب والأسعار والتي كانت آنذاك خاضـــعة للدولة.

---

1 منصور فاتح إسماعيل ، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990 _ 2008** ، (رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية) ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2009 ، ص 60 .

2 زرقين عبود ، قراءات في التجربة الصينية و إمكانية الاستفادة منها ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العدد 48 ،

3 جواد كاظم حميد ، **طبيعة النظام الاقتصادي المختلط و اتجاهاته** _ الصين نموذجا _ ، مرجع سابق ، ص18 .

4

ثانيا : المرحلة الثانية(1984-1988)

في هذه المرحلة تم التركيز على إصلاحيين مهمين الأول يتعلق بإصلاح نظام الملكية في الشركات الصناعية و أساليب إدارتها [1] والثاني نقل عملية الإصلاح الاقتصادي من الريف إلى المدن في عام 1984.[2]

ففي إطار إصلاح الشركات الصناعية فتم من خلال نقطة جوهرية و هي نقل جزء مهم من ملكية الشركات العامة إلى المدراء والموظفين في تلك الشركات [3] منه تشجيع روح المبادرة من خلال انه كلما زاد الإنتاج زادت إرادات الموظفين وهو ما يعيد نوع من مبادئ اقتصاد السوق .

ثالثا : المرحلة الثالثة (1988-1991)

بسبب ارتفاع معدلات التضخم نهاية1988 عمدت الحكومة الصينية إلى إيقاف عملية الإصلاحات ، و فرضت الرقابة على الأسعار من جديد [4] لكن الخروج من الأزمة بعد 1989و بسياسات القادة الصينيين و التي كانت بمثابة إدخال إصلاح على نظام التسعير و ذلك من خلال إتباع أسلوب التسعير المزدوج[5] و الذي يعني تحديد جزء من أسعار المنتجات "الأساسية "من طرف الدولة- توجه مركزي -و جزء آخر يحدده آليات السوق و ذلك ما ولّد نوع من القناع لدى الصينيين برشاده النظام الصيني

رابعا : المرحلة الرابعة -1991) الآن(

تزامنت زيارة دينج سياو بينغ الى جنوب الصين مع إعطاء إشارة إلى نهاية برنامج التقشف و إعادة مباشرة الإصلاحات و اتخذت الصين قرار بإقامة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بوصفه اتجاها لإصلاح النظام الاقتصادي .[6]

---

1 وفاء المهداوي، مرجع سابق ، ص 15 .

2 فريدة العلمي، مرجع سابق ، ص 78 .

3 وفاء المهداوي ، مرجع سابق ، ص16.

4 فريدة العلمي، مرجع سابق ، ص79 .

5 وفاء المهداوي، مرجع سابق ، ص14 .

6 جواد كاظم حميد، مرجع سابق ، ص19 .

أما الجانب المهم في هذه المرحلة هو تضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين سواءا كان أجنبيا أم محليا و ذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة مما هيا بيئة ملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية [1] و منه ركزت هذه المرحلة على استهداف و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين عن طريق إنشاء المناطق الخاصة .

المبحث الثاني : مستويات النمو الاقتصادي

من الجدير بالذكر أن ما حدث في الصين منذ عام 1978 من مخاض التحول المتدرج طويلا لم تتضح صورته و تنكشف إلا في عام 1992 و ذلك حينما استقر الأمر بالنسبة إلى آلية السوق إلى جانب تخطيط الدولة التوجيهي و لهذا يمكن الحكم على التجربة من خلال معرفة مستويات النمو بعد هذه المرحلة و الاستدلال بمؤشرات الأداء" النمو "الاقتصادي منذ بداية 1992فصاعدا .

المطلب الأول : مؤشرات النمو الاقتصادي

أولا : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

لقد صاحب تحول الصين إلى إستراتيجية التوجه الخارجي زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي للصين [2] فارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي مما يدل على التفوق في إتباع المنهج المتدرج في التحول نحو اقتصاد السوق [3] فإذا كان معدل النمو الاقتصادي قبل تطبيق سياسات الإصلاح بلغ نحو 5.3 بالمئة خلال الفترة (1960-1978) فان هذا الارتفاع ليصل حدود9.9 بالمئة منذ(3)(1978-2010) .

1 وفاء المهداوي، مرجع سابق ، ص 17 .

2 زرقين عبود ، **قراءات في التجربة الصينية و إمكانية الاستفادة منها**، ص 23

3 نجيم حذفاني ، **العلاقات الأمريكية الصينية بين التنافس و التعاون** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2011 ، الجزائر ، ص 40 .

و تشير الإحصائيات المقدمة من طرف المكتب الصيني للإحصائيات بان الصين حققت نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة مابين-1980 بين 1998-1990 وصلت إلى 10.3بالمئة [1] و خلال حقبة الثمانينات بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي 9.7 بالمئة [2] و منه نلاحظ الزيادة الواضحة في معدل الناتج المحلي الإجمالي

كما يتوقع صندوق النقد الدولي ان يصل الناتج المحلي الإجمالي للصين في ؤ 2019إلى 15.518تريليون دولار[3] فالصين تقدم ما نسبته 5 بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي العالمي كما أنها قدمت13 بالمئة من النمو العالمي خلال الفترة 2004-1995 مقارنة بالهند التي قد وصلت 3بالمئة و الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت 33بالمئة .[4]

ثانيا : معدلات نمو الصادرات الصينية

المعدل الموجب لنمو الصادرات يعبر عن زيادة محققة في حجم الصادرات في سنة معينة تزيد عن الزيادة المحققة في السنة التي قبلها إذا كان معدل نموها أيضا موجب [5] تعتبر زيادة ايجابية "موجبة و إذا نظرنا إلى حجم الصادرات الصينية نجد نوع من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي و انتعاش التجارة الخارجية للصين من جانب الصادرات بحيث ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو 30 بالمئة سنويا منذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 و قد قدر حجم التجارة الخارجية للصين عام 2008 بنحو 2.561 تريليون دولار منها 1429 تريليون دولار

---

1 فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** ــ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي ــ مرجع سابق ، ص 87 .

2 قط سمير ، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** ــ قطاع النفط نموذجا ــ ، مرجع سابق ، ص 44.

3 العربية ، **كيف أصبح الاقتصاد الصيني من اكبر اقتصاديات العالم**
http :I www.alarabiya. Net . 14l11l2014

4فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** ــ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي ــ مرجع سابق ، ص 87 .

5 وفاء المهداوي ، **الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق** ، مرجع سابق ، ص 23.

صادرات... و في سنة 2010 بلغ حجم التجارة الخارجية الصينية نحو 2973 تريليون دولار منها 1577 تريليون دولار صادرات[1] ومنه فقد استطاع الاقتصاد الصيني خلال فترة قياسية أن يحقق معدلات تصدير ايجابية عالية لمختلف أنواع السلع خاصة الصناعية و هي تعد اليوم في مقدمة الدول في العالم من حيث تصدير السلع العالية التكنولوجيا.[2]

ففي عام 1776 كتب ادم سميث أن الصين هي اكبر دولة غنية من كل الأقطار الأوروبية لكنها عرفت انحطاطا في نهاية القرن 19 بينما عرفت في العقدين الأخيرين نموا مفرطا في تجارتها الخارجية فنمو صادراتها ارتفع و وصل إلى 690 مليار دولار نهاية 2006 أي بزيادة 26بالمئة مقارنة بالعام السابق 2005 و بشكل موازي ارتفعت وارداتها ب 22 بالمئة أي 810مليار دولار[3].

أما في تقرير التنمية في العالم صدر عام 1992 يقول البنك بان... حجم التجارة العام الماضي ارتفع الى 20 بالمئة وبلغ 163 مليار دولار و زادت

الصادرات ب 18 بالمئة [4] ومن هذا يمكن القول أن هناك زيادة واضحة من خلال إجراء مقارنة بين السنوات و معدلات نمو الصادرات الصينية.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستثمارات الأجنبية في الصين

إن السوق الصينية لها جاذبية لأكبر الشركات العالمية هذه الجاذبية ليست وليدة اليوم ففي سنوات الثلاثينيات صدر كتاب لكارل كراو بعنوان الصين 400 زبون.[5]) ومن المنطقي وجود هذه الجاذبية نظرا لكبر و ضخامة السوق بالإضافة أخرى مثل اليد العاملة الرخيصة و

1 حذفاني نجيم ، **العلاقات الأمريكية الصينية بين التنافس و التعاون** ، مرجع سابق ، ص 49 .

2 جواد كاظم حميد ، **طبيعة النظام الاقتصادي المختلط و اتجاهاته** ــ الصين نموذجا ــ ، مرجع سابق ، ص 27 .

3سمير قط، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** ــ قطاع النفط نموذجاــ ، مرجع سابق ، ص43 .

4 سمير قط، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** ــ قطاع النفط نموذجاــ ، مرجع سابق ، ص44.

5 سمير قط ، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** ــ قطاع النفط نموذجاــ ، مرجع سابق ، ص 45.

وجود "المناطق الاقتصادية الخاصة و التي تقدم للمستثمرين الأجانب امتيازات جذابة مثل الإعفاء الجمركي.[1]

فالصين تحتل المرتبة الأولى عالميا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تشهد الاستثمارات في الصين نموا بمعدل 13.4 بالمئة و قد ارتفع حجم الاستثمارات في الصين من 24.8 مليار دولار في سنة 1990 إلى 348.4 في سنة 2000 و تمحور حول 500 مليار دولار في سنة 2010 .[2] فتدفق الاستثمارات بهذا الكم إلى بلد مثل الصين في فترة وجيزة منذ 1990 يثبت فعالية الإستراتيجية القبلية المتخذة من قبل الحكومة الصينية بالإضافة إلى دور حجم الاستثمارات في بلورة العلاقات مع الأطراف الأخرى لصالح السوق الصينية .

و الجدول الاتي يوضح المقارنة مع الدول الأخرى نجد الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي بين 2000و 2002 حسب الجدول:

تحول الاستثمار الأجنبي في مختلف الدول الكبرى في الفترة ما بين (2000و2002) مئة دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	نسبة الاستثمار الأجنبي عام 2002
الصين	407	468	527	8.1
الو'م'ا	3140	1440	300	4.6
بريطانيا	1304	620	380	3.8
ألمانيا	2031	339	380	5.8
فرنسا	433	552	515	7.9
اليابان	83	62	93	1.4

المصدر: هشام ابن العزيز العمار،**مكانة الصين المستقبلية في النظام الدولي**،مرجع سابق،ص67.

1سماح ريغي ، البعد **الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية من سنة 2000 إلى 2015** ،مرجع سابق،ص75.

2 فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** ــ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي ــ مرجع سابق ، ص 90 .

وقعت بكين 40 ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبي عام 1991 تصل قيمتها إلى 58 مليار دولار أي بزيادة قدرها 50 بالمئة مقارنة بسنة 1991 .[1] وهذا انعكاس لنجاح الإصلاحات الاقتصادية من خلال الانفتاح على الخارج و في نفس الوقت إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمارات و وضع بعض الامتيازات للمستثمرين الأجانب كل ذلك نتيجة لاقتناع القادة الصينيين بفكرة وجوب الاعتماد المتبادل بخلق جوّ مناسب لجلب الشركات الأجنبية لداخل الصين

فالصين تعتبر القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و قد بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي للصين منتصف التسعينات 235 مليار دولار و ارتفع ليصل إلى 498 مليار دولار في 2010 بواقع 266 مليار دولار بالنسبة لصادرات و 232 مليار دولار بالنسبة للواردات مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري للصين بواقع 34 مليار دولار .[2] و إذا نظرنا من جانب احتياطي الصرف الصيني من العملات الأجنبية المباشرة فقد بلغ عام 2010 نحو 2700 مليار دولار لتحتل المرتبة الأولى في العالم و بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد قدرت ب 92.4 مليار دولار في عام 2008 منها 39.6 بالمئة استثمارات من هونج كونج و 6.8 استثمارات أمريكية و 5.5 بالمئة استثمارات من تايوان و في سنة 2010 قدر حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين ب 105.7 مليار دولار،[3] و إذا تمت مقارنتها بسنة 2006 فان الصين اجتذبت استثمارات أجنبية قدرها 63 مليار دولار بعد ان كانت في سنة 2005 " 60.3" مليار دولار و لا يدخل في ذلك الاستثمارات في القطاع المالي،[4] ومن هذا يمكن القول إن الصين حققت طفرة نوعية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواءا نحو الداخل الصيني أو العكس و ذلك من خلال الارتفاع الملموس في حجم هذه الاستثمارات بعد 1990 .

المبحث الثالث : أسس الديناميكية الاقتصادية في السياسة الخارجية للصين

1 سمير قط ، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** _ قطاع النفط نموذجا_ ، مرجع سابق ، ص 45.

2 فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** _ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي_ مرجع سابق ، ص 90 .

3 نجيم حذفاني، **العلاقات الأمريكية الصينية بين التنافس و التعاون** ،مرجع سابق،42.

4 الصين بعيون عربية ،مقال (**نمو الاستثمار الأجنبي**)،العدد الثالث،15 حزيران 2007،ص12.

inarabic: orgwww.china

يؤثر الاقتصاد بشكل كبير في حركة توجه الإستراتيجية الصينية الإقليمية اذ تقوم على خضوع العلاقة لاعتبارات اقتصادية سنتناولها في المطلب الأول و تقوم على الانتشار الاقتصادي مع تقلد دور قيادي و هو ما نتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الأول : خضوع العلاقات للاعتبارات الاقتصادية

تلعب القوة الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية ، لان تنفيذ معظم السياسة يتطلب توافر الموارد الاقتصادية ، كما يحدد حجم تفر تلك الموارد ما ان كان في إمكان الدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة و المساعدة الخارجية أم مستقبلة لتلك المعونة ،[1] فقدرة الدولة الاقتصادية تأثر بشكل كبير على مسار و ديناميكية علاقاتها الخارجية و الواضح في السياسة الخارجية الصينية بعد عهد ماوتسي قيامها على البرغماتية ، فالمصلحة الاقتصادية لها موقع مهم في السياسة الصينية و يمكن إثبات ذلك من خلال إقبال الصين بقوة (بعمق) في اتفاقيات التعاون و التبادل التجاري هذا إن لم تكن المبادرة إلى تلك الاتفاقية .

فالقوة الاقتصادية هدف ووسيلة في نفس الوقت، فمنذ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الصين أصبح العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية الصينية و قد بات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية للسياسة الخارجية الصينية ،[2] فالصين تسعى بالسياسة لخدمة الاقتصاد و بالاقتصاد لتحقيق القوة السياسية " النفوذ " .

إن العلاقات الخارجية للصين مرهونة بمدى تحقيق تلك العلاقة لتنمية الاقتصادية فالعامل الاقتصادي المقام الأول في اتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية و كما للعامل الاقتصادي دور في إثارة النزاعات الدولية بسبب المنافسة الاقتصادية على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاج الدول الفائض وعلى المصادر الأولية ، إلا انه عامل مهم في تحقيق التعاون الدولي ،[3] وهو ما يعتبر من اسس السياسة الخارجية الصينية .

---

1 فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** _ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي_ مرجع سابق ، ص 69.

2 فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** _ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي_ مرجع سابق ، ص 43 .

3 منصور فاتح إسماعيل ، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990 _ 2008** ،مرجع سابق، 57.

إن صانع القرار الخارجي في الصين ينظر إلى المصلحة التي يتوخاها من الطرف الأخر و يقبل على ذلك القرار أو تلك الاتفاقية إدراكا بما يحققه من تنمية اقتصادية وبغض النظر عن ولاءات و انتماءات ذلك الطرف تجسيدا للمثل الصيني القائل بأنه " لا يهم لون القط ابيض أم اسود مادام يصطاد الفأر فهو مفيد " وعليه فلاعتبارات الاقتصادية لها اثر و دور كبير في توجهات القرار الخارجي الصيني و بناء العلاقات وفقا لذلك.

المطلب الثاني: الانتشار و الدور

مما لا شك فيه ا ناي دولة تستعمل قوتها في مجال معين لتحقيق هدف معين و الصين مثلها مثل باقي الدول تستعمل قوتها الاقتصادية (الناعمة) لتحقيق الأمن و الاستقرار و استخدام قوتها الناعمة في بيئة آمنة مستقرة لتأثير و تلعب دورا مهما في صيانة هذا السلام و تحقيق التنمية المشتركة.

إذن فالصين و خلال القرن الواحد و العشرين تعتمد على حوكة التحالفات التي تقيمها استعدادا لتأدية دورا أكثر بروزا في آسيا، و يبرز هذا الدور في النقاط الآتية:[1]

1. من خلال الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 و التي أظهرت أهمية الصين في حفاظها على الأمن الاقتصادي الآسيوي و لقيت إعجابا دوليا هائلا بما قامت به من مهام مثل تقديم المساعدات للدول المتضررة و الحفاظ على استقرار العملة و مهمة الإغاثة التي قامت بها بعد الزلزال البحري في المحيط الهندي، و الذي مهد لها سلاسة في التعامل مع الأطراف المجاورة بتأثير و استمالتها إلى الاتفاقيات و تعبيد الطريق لها للانتشار أكثر.
2. من ابرز الدول المشاركة و المدعمة للتعاون الإقليمي الآسيوي من خلال لعب دورا فعال في آليات الحوار بينها و بين الآسيان و بينها وبين اليابان و منظمة شنغهاي للتعاون و المنتدى الإقليمي.
3. دورها في تسوية القضايا الحدودية مع روسيا و الدول المجاورة من خلال مبدأ التفاوض و التشاور في مقابل دفع الصين لتعاون الجنوب –جنوب و حوار الشمال الجنوب.

ويعتقد روبرت كانمان أن الصين تهدف في المدى القريب إلى الحلول محل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة في آسيا ،و تهدف في المدى المتوسط إلى تحدي مركز أمريكا

1 نجيم حذفاني، **العلاقات الأمريكية الصينية بين التنافس و التعاون** ،مرجع سابق،ص 127-128.

باعتبارها القوة المسيطرة في العالم، [1] فالصين تعمل على إزالة سلطة ودور الولايات المتحدة من المنطقة الإقليمية عبر مجموعة من الاستراتيجيات أهمها الدخول في المنظمات و التحالفات الإقليمية المبنية على التعاون و تحقيق الأمن و الاستقرار.

وإذا رجعنا إلى فترة الحرب الباردة نجد من الأهداف المحورية للصين تقلد دور قيادي في مجالها الحيوي و قد تواجدت بعمق داخل محيطها الإقليمي مستفيدة من الخلافات بين القطبين و قد دخلت مباشرة إلى جانب كوريا الشمالية في النزاع الكوري ،وبصورة غير مباشرة في حرب لفيتنام و طالما عملت الصين على إبعاد النفوذ الأمريكي و السوفيتي عن منطقتها الإقليمية .[2]

و الملاحظ في الإستراتيجية الصينية لتحالفات فهي ترفض تلك التي تسعى إلى احتواءها مثل التحالف الياباني الأمريكي في مقابل تبادر و تعمل على تفعيل التحالفات مع القوى الإقليمية خاصة في جانب التعاون و التبادل الاقتصادي ،فالصين تعمل على إقامة علاقات تجارية مع دول المنطقة خاصة و دول العالم .

إن زيادة الصين لارتباطها الاقتصادي بجيرانها يدعم من قوتها الإقليمية فالصين قوة إقليمية في الباسيفيك و تعتبر في الولايات المتحدة لأمريكية أول قوة شرق آسيوية وتلعب إمبراطورية الوسط بدون شك دورا أكثر فعالية على الساحة الإقليمية والعالمية على حد سواء،[3] وهناك من العوامل التي تساعد وتمكن الصين من القيام بالدور الإقليمي مثل حق الفيتو في مجلس الأمن والدبلوماسية الصينية والقوة المرنة في مقابل بعض الصعوبات التي تواجه الصين.

1 س ناي جوزيف(الابن)،**مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق،ص 59.

2 جميلة الطيب ،**اثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا**(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و علاقات الدولية) تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر3،الجزائر 2010-2011، ص96.

3 جميلة الطيب ،**اثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا** ، مرجع سابق ، ص229.

تقوم السياسة الخارجية الصينية في المنطقة المجاورة لها على مجموعة من التوجهات الـــتي تحقق لها مسعى ونمو اقتصادي ناجح لذا الأخير الذي يمكنها من تحقيق مزيدا من النجاحات ولهذا قمنا بدراسة هذه التوجهات على النحو الآتي:

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثاني: تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة

المبحث الثالث: البحث عن القوة والنفوذ

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الصينية

تعتمد الصين في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والتي حـــددتها بالاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء والتـــدخل في الشـــؤون الداخليـــة والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي وهي ترتكز أساسا على علاقات الصداقة وحســـن الجوار مع الدول المجاورة بالإضافة إلى التعاون والتنمية المشتركة والانفتاح ....

المطلب الأول: علاقات الصداقة وحسن الجوار

إن التطوير النشط لعلاقات حسن الصداقة والجوار مع الدول المجاورة جـــزء هـــام في السياسة الخارجية الصينية ولقد حلت الصين قضايا خلفها التاريخ مع معظـــم الـــدول المجـــاورة وتتطور علاقات التعاون ذي المنفعة المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة تطورا مزدهرا [1] فالصين ترغب بشدة في إنشاء علاقات الصدقة والتعاون وبتطويرها ليس فقط في بيئتها المحيطة بـــل مـــع جميع الدول في العالم وعلى أساس المبادئ الخمسة لتعايش السلمي. [2]

فالصين باعتمادها على القوة الناعمة تستطيع تحقيق الاستقرار في العلاقـــات مـــع دول الجوار وذلك بالتأثير ومنه تستطيع تحقيق نمو للقوة الاقتصادية (الناعمة) في نفس الوقت، فهـــي تحتاج إلى محيط إقليمي آمن ومستقر وإمكانياتها الاقتصادية تمكنها من تحقيق ذلك مـــن خـــلال علاقات الصداقة والتعاون المزدوج .

إن نظرة الصين إلى حجم المكاسب الاقتصادية التي تجنيها من علاقاتها بدول الجوار يجعل من مسالة الحفاظ عل استقرار هذه العلاقات وتعزيزها هدفا رئيسيا لصناعة القرار في بكـــين[3]،

1- محمد عبد الفتاح الحمراوي، **السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة** . في 14-02-2008

http://www.arabsino.com All rights reserved.
Email : info@arabsino.com 京ICP05022095

2- **تنتهج الصين سياسة خارجية مستقلة**

http://china internet information center . AII rights reserved

3- حكيمي التوفيق ، **الجوار النيو واقعي النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني** _دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي ، مرجع سابق ، ص14 .

ومنه فمن أولويات السياسة الخارجية الصينية دراسة مدى تحقيق تلك العلاقة للمكسب الاقتصادي و تطويرها وتعزيزها وفق ما تحققه، بل البيئة المحيطة بالصين تفرض عليها وضع هذا الهدف من الأولويات فالمحيط الإقليمي للصين والذي يتميز بنوع من التوتر والخلافات الحدودية و التي تثبط و تكبح عجلة النمو الاقتصادي و هو ما يتناقض و أهداف القادة الصينيين ، كل هذا دفع بالحكومة الصينية إلى وضع علاقات التعاون و الصداقة ضمن أولويات السياسة الخارجية الإقليمية ومن المرتكزات الأساسية لها ومن أهم صور ذلك تجاوز اكبر الخلافات الحدودية لصالح التعاون والمنفعة المتبادلة ومنه تحقيق هدف أسمى هو التنمية.

المطلب الثاني: التعاون و التنمية

تنتهج الصين سياسة خارجية إقليمية تعاونية في محاولة منها لتحقيق الأمن المشترك والتنمية ، فالتعاون مطلوب لصيانة الأمن المشترك ذلك أن امن دولة من الدول أصبح مرتبط بالأمن العالمي بصورة وثيقة فلا يمكن إيجاد حلول فعالة للقضايا الأمنية التي تواجه كل الدول إلا من خلال التعاون الدولي والتعاون مطلوب لتحقيق التنمية المشتركة،[1] فصانع القرار الصيني أدرك لأهمية دفع التعاون الإقليمي وبما يحققه من نتائج من ناحية الاستقرار والتنمية، ذلك أن الحكومة الصينية اقتنعت بتغير مفهوم الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل الذي يستلزم تحقيق الاكتفاء في شتّى الميادين أين أصبح على الدولة أمر شبه مستحيل بمفردها وهذا ما جعل الصين تشجع و تدفع التعاون الإقليمي .

من جهة أخرى فان الصين كلما أصبحت أكثر تطورا كلما زادت حاجتها إلى تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى و بحاجة أكثر إلى بيئة دولية سلمية مستقرة و منه التعاون من اجل المصلحة و التنمية المشتركة، ويعتبر التعاون اكبر و أعمق تجربة في العلاقات الخارجية الصينية منذ

1- السلام و التنمية و التعاون، **راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد** 22-08-2005، ص 01
http://www . fineprint .cn.

ثلاث عقود من الانفتاح والإصلاح وهو أعظم سلاح لنجاح الصين،[1] وهذا ما يعلل تشبث الصين بهذا السلاح السلمي والذي يتطابق مع توجهات سياستها الخارجية الإقليمية .

يعتبر التعاون والتنمية من المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والتي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية و المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ، وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء و التدخل في شؤون الغير و المساواة والمنفعة المتبادلة ،[2] هذه الأخيرة التي تقوم وتهدف إليها الإستراتيجية الصينية المتمثلة في التعاون الإقليمي .

لقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة مدفوعة بضمان إنجاح إصلاحاتها الاقتصادية الداخلية، وقد أدى ذلك إلى تغير التكتيكات الصينية اتجاه محيطها الخارجي للتوافق مع أولويات سياستها الخارجية الهادفة إلى السير ببرنامج التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تدعيم علاقاتها الخارجية مع جيرانها،[3] والعمل بكل إمكانياتها المتاحة خاصة منها الدبلوماسية والاقتصادية لإنجاح برامج التعاون الإقليمي بينها وبين الدول المجاورة سواءا من خلال العلاقات الثنائية أو الأكثر من ذلك (منظمات إقليمية).

إن الصين بوصفها دولة اشتراكية تحب السلام، وتتبنى مفهوما منفتحا للتنمية وتؤمن بالتعاون القائم على المنافع المتبادلة مع دول العالم كافة، كما تتبنى مفهوما سلميا للتنمية، [4] فالتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة هي مفاهيم أساسية تعمل عليها الدبلوماسية الصينية إقليميا ودوليا، وحتى الشعب الصيني يطمح ويهدف إلى تلك النتائج ويسعى إلى تحقيقها بطريقة سلمية وذلك نابع من الثقافة الصينية الممزوجة بين مبادئ الكونفوشيوسية والاشتراكية .

1- الموقع الالكتروني:

http://www.chinaasia.rc.org/index.php?d=47&id

2- سنية الحسيني، **سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية** – هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة ؟، برنامج دراسات الإقليمية ، جامعة القدس ،فلسطين،ص 02.

Sania-hus@yahoo.com

3- أبو جرادة بلال خميس درويش،**السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى**(رسالة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية)،الجامعة الأردنية،2003،ص(ط-ي).

4- سلسلة الحوارات العربية ،**العرب و الصين**-آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة -،منتدى الفكر العربي، الأردن،2007،ص 24.

إن الدارس والمتتبع لسلوك الدول الإقليمي في آسيا يجد أن الصين تحرص علـــى تفعيـــل التعاون الإقليمي عامة والتعاون الآسيوي خاصة، وهو الأمر الذي يساهم بقوة في تحقيق التنميـــة المشتركة في آسيا، كما تحرص على توفير ما بوسعها من المساعدات في صور مختلفة للدول الأقل نموا،[1] ومن ابرز صور ذلك نموذج الإوز الطائر الياباني والذي تساهم فيه الصين بقوة و تأكـــد على أهميته في دفع التنمية الآسيوية .

1- سلسلة الحوارات العربية ،المرجع نفسه ،ص 29.

المبحث الثاني : تحقيق الأمن و الاستقرار

تبحث الصين في محيطها الإقليمي عن تحقيق الأمن والاستقرار ذلك لخلـق بيئة مساعدة على تحقيق النمو الاقتصـادي الاقتصـادي، وتسـتخدم الإمكانيـات الاقتصادية لتحقيق الأمن ومنه قمنا بتناول التعاون الاقتصادي كمدخل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني تناولنا مسالة حل الحـدود لتحقيق الأمن والاستقرار.

المطلب الأول : التعاون الاقتصادي كمدخل لتحقيق الأمن و الاستقرار الإقليمي

إن القوة الاقتصادية هي هدف لسياسة الخارجية و في نفس الوقت وسيلة لتحقيق نموها و تحقيق أهداف أخرى ، ومن أنشطة الأداة الاقتصادية المستخدمة للتأثير في المنطقة نجـد تلـك الأنشطة المتعلقة بإعطاء و طلب المساعدات الاقتصادية و التفاوض لتنظيم المعاملات [1] والبحث في اطر تفعيل وتدعيم التبادلات التجارية لتعميقها والمؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة الاسـتقرار ومنع التوترات بالإضافة إلى تجاوز أكثر لأسباب تلك الخلافات، بل إن أهمية القوة الاقتصادية قد ازدادت نتيجة تعاظم الاعتماد الاقتصادي بين الدول، وأصبحت أداة تمكن الدولة من إثابة الدول الأخرى أو معاقبتها، وبالتالي تمكنها من التأثير في السلوك السياسي الخارجي وربما كانت المعونة الخارجية من أهم أشكال الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية،[2] فالقوة الاقتصـادية هـدف تسعى إليه كل دولة ولا يتحقق في زمن الاعتماد المتبادل دون الاعتماد المتبادل خاصة الإقليمـي وهذا ما يمكن أن ينطبق على حالة الدول المجاورة للصين والاعتماد المتبادل بدوره يمنع نشـوب الخلافات.

إن التبادل الاقتصادي يخلق مصالح مشتركة في علاقات جيدة بين الدول، فوجود حجم اكبر من التجارة والاستثمارات المتدفقة بين دولتين يعني وجود جماعات اكـبر مـن الطـرفين

1- قسم الدراسات و الأبحاث في الاكاديمية،**السياسة الخارجية**،**الأكاديمية العربية المفتوحة**، كلية القانون و السياسة، 2007-2008. ص102.

2- لويد جنسن،**تفسير السياسة الخارجية**،(ترجمة محمد ابن احمد مفتي و السيد محد سليم)،عمادة شؤون المكتبات،جامعة الملك سعود،1989 ،ص258.

وستكون لها مصلحة اكبر في تجنب النزاع والحفاظ على السلام [1] والقادة الصينيون قد أدركوا هذه الحقيقة لهذا نجد الصين دائما ما تكون سباقة إلى المبادرة بإقامة اتفاقيات التعـــاون والتبـــادل التجاري سواءا كانت اتفاقيات ثنائية أم متعددة الأطراف كما نجدها تضع كـــل الإمكانيـــات لتطبيق إستراتيجية التشبيك " أي تشبيك العلاقات التجارية بين كل دول المنطقـــة " و ذلـــك للحفاظ على الوضع القائم ومنع نشوب النزاعات مستقبلا.

لقد وصلت تجارة الصين مع بعض الدول الآسيوية إلى بليـــون دولار أمريكـــي عـــام 1995 (60بالمئة) من مجمل تجارتها الخارجية وبزيادة 19.5 بالمئة مقارنة بالعام الذي قبلـــه أي بزيادة 2.7 عن عام 1995، فتسعى الصين لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المحـــدودة مع دول الجوار[2] فهذا الحجم المعتبر من التبادل الاقتصادي يخلق جوّ سياسي وعلاقات وديـــة قوية بين هذه الأطراف و دولة الصين و هذه الأخيرة في بحثها عن خلة روابط اقتصادية تعمـــل كذلك على خلق شبكة من الروابط و قنوات التبادل التجاري تكون هي مركز هذه الشـــبكة تتحكم في مساراتها .

عرفت الروابط الاقتصادية الإقليمية في شرق آسيا توسعا كبيرا ففي سنة 2003 بلـــغ حجم التجارة بين الصين و البلدان الآسيوية الأخرى 495 مليار دولار بزيادة قـــدرها 36.5 بالمئة عما كان عليه الحال في سنة 2002 و خلال الثمانية أشهر الأولى مـــن 2004 تصـــاعد حجم التجارة مع الهند بنسبة 85 بالمئة ومع اليابان 27 بالمئة ومع ماليزيا35 بالمئة والفلبين47 بالمئة وكوريا الجنوبية 46 بالمئة وروسيا 32 بالمئة وتايلاند 38 بالمئة و مع لفيتنام 58 في المئة و في الوقت الراهن حجم التجارة الصينية يتم على نطاق إقليمي [3] وهذه الزيـــادة الواضـــحة في حجم التجارة الخارجية الإقليمية للصين إن دلّت على شيء فإنمـــا تـــدل علـــى مـــدى نجـــاح الإستراتيجية الصينية في بناء العلاقات الاقتصادية الثنائية بل و الأكثر من ذلـــك القائمـــة علـــى إستراتيجية التشبيك، كما تثبت اقتناع القادة الصينيين بفكرة المكسب أولى من الايـــدولوجيا "

1- التوفيق حكيمي،المرجع نفسه. ص 106 .

2- منصور فاتح إسماعيل، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990_2008**، مرجع سابق، ص 108

3- التوفيق حكيمي، مرجع سابق، ص107.

الطرف الآخر" والبارغماتية دائما أولوية قصوى فكما كتب نورمان انجل " قبل الحرب العالمية الأولى انّه سوف لن تكون هناك حروب لأنها لم تعد مربحة ".[1]

إن الصين استطاعت خلق مصلحة مشتركة تمنع نشوب الخلافات والنزاعات كنتيجة لحجم التبادل التجاري فمساهمة هذا الأخير في خلق مصلحة مشتركة قوية في السلام بين القوتين الباسيفيكيتين، وساهم كذلك في عرقلة بعض الخلافات الكبيرة مثل حادثة قصف الصفارة الصينية في بلغراد أثناء الحرب على يوغسلافيا علم 1999.[2] والصين تحرص على تفعيل التعاون الإقليمي عامة والتعاون على المستوى الآسيوي خاصة وهو الأمر الذي يساهم بقوة في تحقيق التنمية المشتركة في آسيا،[3] من جهة ويحقق الاستقرار من جهة أخرى ويعمل على توطيد العلاقات بين الدول.

المطلب الثاني: مسالة الحدود

تعتبر النزاعات الحدودية من النزاعات الكلاسيكية بين الدول الحديثة الاستقلال والنشأة والمتجاورة جغرافيا – المسافة الجغرافية –[4] وهذا ما ينطبق على المحيط الإقليمي للصين وما يتميز به من كثرة الخلافات حول الحدود،الصين في الأصل تعاني من هاجس سلامة الأراضي أمام الحركات الانفصالية وضمان امن حدودها مع الدول المجاورة حفاظا على وحدتها واستقرارها وكذلك لها الكثير من الخلافات الحدودية.[5]

1- التوفيق حكيمي، نفس المكان.

2- التوفيق حكيمي ، مرجع سابق ، ص 106 .

3- سلسلة الحوارات العربية ، **العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة** ، مرجع سابق، ص 29.

4- عبد القادر دندن ، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار و الغير 1991_2006** (مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ،جامعة باتنة ، 2007-2008،ص 97 .

5- عبد القادر دندن ، المرجع نفسه، ص 98 .

لقد سعت الصين لحل عدد من الخلافات الإقليميـــة المســـتمرة وأمضـــت اتفاقيـــات وبروتوكولات حدودية مع كل من روسيا وفيتنام وفي الخلافات الحدودية المستمرة التي لم تكـــن من الممكن إيجاد حل سريع لها، تحاول الصين إبرام اتفاقات مع الدول المعنية لاحتواء المسالة.[1]

تمثل منطقة التبت الخلقة الأهم في النزاعات الحدودية بين الصين والهنـــد ...إذ تمتـــد الحدود بين البلدين على مسافة 4004 كلم، وهي أطول حدود في العالم بين دولـــتين وهـــي الحدود التي لم توضح بعد.[2]

وعلى العموم يمكن القول أن الصين استطاعت أن تقطع شوطا لا بأس به في مســـالة الحدود، فقد قامت الصين حتى الآن ومنذ 1949 بحل 17 من أصـــل 23 خلافـــا حـــدوديا وقدمت تنازلات كبيرة وغالبا ما تلقت اقل من 50 بالمئة من الأراضي المتنازع عليها.[3] و كل تلك التنازلات لإعطاء صورة أحسن عن سلمية السياسة الخارجية الصينية الإقليمية وإثبات عدم تهديد نموها الاقتصادي لدول المنطقة كما تحتاج هي في حد ذاتها إلى بيئة مستقرة لتستطيع النمو.

وبالرجوع إلى مسالة خلاف التبت التي تقف كحائل أمام تطور العلاقات بين الصـــين والهند [4] فهو من الأولويات في اجو ندا السياسة الخارجية الصينية خاصة وانه يمس بمبدأ تاريخي مقدس لدى الصينيين و المتمثل في وحدة الأمة الصينية هذا وبالإضافة إلى إن الدولتين تشـــتركان مع باكستان في اخطر النزاعات الإقليمية في جنوب آسيا والمتمثل في نزاع كشمير ولكن تعتـــبر الصين طرف خفيّ يتم إغفاله فيه [5] وهذا ما يهدد امن المنطقة ومنه لا يخدم المصلحة الصـــينية ولكن على العموم فاستعمال الصين لإستراتيجية القوة اللينة –الناعمة– وتقديم بعض التنـــازلات لجلب منفعة اكبر قد حققت نجاح .

1- التوفيق حكيمي ، ، مرجع سابق ، ص94 .

2- عبد القادر دندن . **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** ـ دراسة ميدانية للصين ـ، (ط1) ،مركز الكتاب الأكاديمي ،الأردن ، 2015 ، ص115 .

3- التوفيق حكيمي، مرجع سابق ، ص94 .

4- عبد القادر دندن . **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** ـ دراسة ميدانية للصين ـ، مرجع سابق ، ص 117 .

5- عبد القادر دندن . **المرجع نفسه**، ص 118 .

المبحث الثالث: البحث عن القوة و النفوذ

إن التنافس على القوة وفقا لدارسي السياسة الدولية يتمخض حول البقاء لذا هذا الأخير هو الهدف الأهم للدولة ، لان الدولة لا يمكن أن تسعى إلى أي أهداف أخرى قبل البحث عـــن تحقيق القوة ومنه ضمان البقاء، فالهيكل الأساسي لقوات النظام الدولي يذكر الدول المعنية بأمنها للتنافس مع بعضها من اجل السلطة والهدف النهائي من كل قوة كبيرة هو تعظيم حصتها مـــن القوة العالمية وتهيمن في نهاية المطاف على النظام، [1] واستنادا إلى مدخل الاقتصاد السياسي الذي يركز على إن هدف إي سياسة وطنية " خارجية " هو البحث عن الثروة والنفوذ ، فالصين مـــن الدول التي تتمتع بعناصر قوة كثيرة تؤهلها إلى أداء دور فاعل عل الساحة الدوليـــة فهـــي مـــن الناحية الاقتصادية ثالث دولة في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي والأولى عالميا حيث النمو و كذلك تعد الدولة الثانية في العالم من حيث الإنفاق بعد الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة [2] ، بالإضافة إلى القوة البشرية الهائلة حيث إن أكثر ما يميز الصين عن بقية دول العـــالم هـــو عـــدد سكانها إذ أن أكثر من خمس الجنس البشري من جنسية صينية أي يقدر تعداد ســـكان الصـــين حسب أخر الإحصائيات بحوالي 1.4 مليار نسمة [3] .

إن الصراع ينشا من اجل بسط النفوذ وفرض الهيمنة و الانفراد بالقيـــادة الإقليميـــة في النظام الإقليمي، من وجود قوتين أو قوى مهيمنة أو طامحة للهيمنة لكلل منها إدراك قوي بنفسها كقيادة إقليمية، وكفاعل له من الإمكانات والمقومات ما يؤهله لقيادة نظام إقليمـــي ، وتوجيـــه تفاعلات ذلك النظام لخدمة مصالحه و أهدافه ، [4] ويعد النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا احد ميادين الصراع الهندي الصيني الياباني من اجل الهيمنة والنفوذ لاسيما أن كل واحد منهم ينظـــر إلى نفسه باعتباره القطب الرئيسي في المنطقة بشريا وثقافيا وحضاريا.

---

1 John J Mearsheimer. China's Unpeaceful Rise، Apr 2006; 105، 690; Research Library،p 160 (01)

2- محمد ياسر خيضر . **الصين و مستقبل النظام السياسي الدولي** ، كلية العلوم السياسية . جامعة النهرين ، ص 16 .

3- عبد القادر دندن ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار و الغير 1991_2006 ، ص56 .

4- عبد القادر دندن . **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** . مرجع سابق . ص 123

إن الصين حاليا قوة و لكن هناك تصور عام مشترك بين الكثير من الصينيين يـــرو أن نهضة الأمة الصينية سوف تكون دون معنى إذا فشلت في تحقيق الوحدة مع تايوان لذلك يســـود اعتقاد مفاده أن سياسات الصين الإقليمية يجب أن تتخذ هذا الهدف القومي [1] أي البحث عن النفوذ الإقليمي ومحاولة استرجاع تايوان لضم ما تحمله من قوة اقتصادية ... فالصين الحديثـــة في ظل قيادة الحزب الشيوعي جعلت الإحياء القومي أولوية البلاد الأولى فهـــي تحـــاول إعـــادة تشكيل التاريخ واستعادة مكانتها اللائقة كحضارة وقوة عظمى. [2]

إن سعي الصين لذلك لا يظهر في دبلوماسيتها وما حددته في سياستها الخارجية مـــن المبادئ الخمسة لتعايش السلمي منذ عام 1954 ، فما ظهر في نشاطاتها الدولية يؤكد بـــان نموها الاقتصادي مبني على مبدأ السلمية والاستقلالية و حسن الجوار ولا تصاحبه إي رغبـــة في الهيمنة والسيطرة على المستوى الإقليمي والعالمي [3] فهي تعارض الهيمنة وسياسة القـــوة بشتى أشكالها ولا تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا التوسع[4] و لكن الواقع والتاريخ يثبت أن القوة تولد الرغبة في الهيمنة .

فالصين تحاول لعب دور قيادي في المنطقة لكن هذا الـــدور منـــوط ظاهريـــا بالجانب الاقتصادي من خلال مبادراتها إلى التعاون والتكامل وخلق شبكة تبادل تجاري تكون عصبها فهي دائما ما تقنع الطرف الآخر بأنها تحاول القيادة للنمو الاقتصادي والاجتماعي و تقديم المساعدات تعبيرا عن الصداقة دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ففي بنغلاديش

1- عبد القادر دندن،المرجع نفسه. ص 68 .

2- عبد القادر دندن ،المرجع نفسه، ص 70 .

3- عبد الرزاق مختاري ، **الصعود الصيني و أثره على العلاقات مع اليابان** .-فترة ما بعد الحرب الباردة(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، دراسات آسيوية،جامعة الجزائر03، 2015-2014، ص 37 .

4- هشام ابن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية** _دراسة تحليلية في عوامل البروز من 1991 _ 2006 _ (رسالة مقدمة استكمالا للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الملك سعود ،2008 ، ص105 .

مثلا بنت الصين ستة جسور للصداقة وفي سريلانكا استثمرت الصين في قطاع البني التحتيـة خاصة محطة – نوروشولاي – للطاقة ودفعت 306.7 مليون دولار عام 2007 لتطـوير ميناء " هامبانتوتا "[1]

المطلب الثاني: البحث عن النفوذ في إطار التعاون مع المؤسسات الإقليمية

عضوية الصين في المؤسسات المنظمات الدولية و الإقليمية تضاعفت بشكل دراماتيكي في الفترة التي أعقبت العهد الماوي ومنذ 1994 تخلت الصين عن إحجامها وضاعفت مـن مشاركتها في المؤتمرات والاتفاقيات الجماعية الإقليمية و لتهدئة خوف دول الآسـيان مـن المنافسة الاقتصادية الصينية لها اقترحت الصين منطقة تبادل التجاري الحر والتي أصبحت اليوم حجر الزاوية للسياسة الخارجية الصينية في المنطقة،[2] فارتباط تجارة الدول بهذه المنطقة يجعـل النفوذ الصيني في الإقليم أكثر.

يفسر سعي الصين إلى الانخراط في المنظمات الإقليمية كإستراتيجية للبحث عن التوسع في النفوذ ونافذة من النوافذ الأخرى التي تمكن الصين من التحكم أكثر في النظام عن طريـق التأثير بالقوة الناعمة من جهة والتفاوض والدبلوماسية المتميزة في استمالة الطرف الآخر مـن جهة أخرى.

نجد الصين تبتعد عن تلك التحالفات التي ترى أنها تضعها في مأزق التبعية أو الدولـة المتأثرة ومثل هذه التحالفات نذكر التحالف الأمريكي الياباني في حين تقبل على التحالفـات

1- عبد القادر دندن . **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** . مرجع سابق . ص 127.
2- حكيمي التوفيق، مرجع سابق، ص 61.

التي ترى فيها مضاعفة القوة الاقتصادية لقوتها و تحقيق نفوذ اكبر مثل التحالف الثلاثي بـين الصين وروسيا والهند،الذي ترى فيه الصين سوق ضخمة يزيد من تجارتها الخارجية ومـورد للطاقة وموقع تحكم آخر .

ونظرا للنمو الاقتصادي السريع للصين وحجم سكانها تلعب الصين دورين هـامين في المنطقة من حيث نموها الكبير و توسع سوقها المحلية،[1] مما يجعلها من الدول المهمة والمحافظة على التوازن في المنطقة وهو عامل في نفس الوقت يخدم الصين في تحقيق أهدافها الراميـة إلى النفوذ والقوة بالإضافة إلى عامل آخر تمثل في الأزمة الأسيوية لسنتين 1997-1998 الـتي أثبتت أن الصين دولة تستطيع الحفاظ على امن آسيا الاقتصادي، ومن هذه العوامل انطلقت الصين في السير نحو تفعيل وخلق منظمات إقليمية واتفاقيات وانخراط في أخرى كـل ذلـك كإستراتيجية لزيادة القوة الاقتصادية والنفوذ والتفرد بالسلطة والنفوذ.

الملفت للانتباه أن أعلى نسب تأييد للنفوذ الصيني تم تسجيلها في جنوب وشرق آسـيا حيث بلغت نسبة التأييد في الفلبين 70% و 68 %في اندونيسيا وفي استطلاع آخر اجـري في 2003 اعتبر3/4 من الفلبينيين إن الصين صديقة تايلاند في حين اختـار 09% فقـط الولايات المتحدة الأمريكية مما يضع الصين اكبر مرحب بها لبسط النفوذ في جنوب وشـرق آسيا.

1- جميلة الطيب وغيده فلة، حقيقة التكامل الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا ،**مجلة الاقتصاد الجديد** ،العدد 12 ،المجلد 01 ،جامعة خميس مليانة،2015،ص 12(102).

تواجه الدول الصاعدة على العموم عدد من التحديات خاصة الإقليمية والصـــين هـــي الأخرى دولة تتميز بقوة اقتصادية في حين تواجه كذلك مجموعة من التحديات علـــى رأســـها الأمن الطاقوي في ظل المنافسة الخارجية على مصادر الطاقة، والذي تناولنـــاه كمبحـــث أول ثم ضرورة الإبقاء على العلاقات المستقرة مع الدول العظمى في المنطقة (روسيا، اليابان والهنـــد) في المبحث الثاني وعلاقة الصين ببعض المنظمات الإقليمية في إطار المحافظة على الأسواق في المبحث الثالث.

المبحث الأول : الأمن الطاقوي

إن اكتشاف الإنسان للطاقة و استخدامها كان يزيد من معارفه و يوسع مداركه و يزيد من مستوى سيطرته على الطبيعة وكان هذا في ذات الوقت يزيد من قـــدرات الإنســـان علـــى اكتشاف المزيد من مصادر الطاقة.[1]

لهذا فالطاقة أهمية كبيرة وتوفير الكمية اللازمة منها يعتبر تحدي بالنسبة للصين ، لكـــن قبل ذلك نعالج تعريفها ومصادرها لندرس بعد ذلك إستراتيجية الصين لتحقيق أمنها الطاقوي.

المطلب الأول : تعريف و مصادر الطاقة

الفرع الأول : تعريف الطاقة

الطاقة هي احد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة وتحتاج إليها كافة قطاعـــات المجتمـــع بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية ويستمد الإنسان طاقته الخاصـــة لانجـــاز أعماله اليدوية والذهنية من الغذاء المتنوع. [2]

وتعرف الطاقة بأنها عبارة عن كمية فيزيائية تظهر في شكل حرارة أو على شكل حركـــة ميكانيكية أو كطاقة ربط في أنثوية الذرة بين البروتون والنيترون. [3]

الفرع الثاني : مصادر الطاقة

على الرغم من سيادة النفط لمصادر الطاقة حاليا إلا أن الإنسان القـــديم تعـــرف علـــى مصادر طاقة أخرى كأشعة الشمس و الرياح و تعامل معها و استفاد منها فتعـــددت تطبيقـــات

1- سعود يوسف عياش ، تكنولوجيا الطاقة البديلة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، ص 12
2- زغبي نبيل ، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011_2012، ص 09
3- سماح ريغي، مرجع سابق ، ص 35

هذه المصادر وتطورت عبر العصور على التوازي مع تطور نمط عيش الإنسان وتطورت حاجاته إلى الطاقة ويمكن تقسيم الطاقة المستخدمة حاليا إلى مصدرين. [1]

رئيسيين هما :

_ مصادر غير متجددة

_ مصادر متجددة

مصادر الطاقة الغير متجددة : هي عبارة عن المصادر النابضة ، أي التي يتنتـــهي مع الزمن لكثرة الاستخدام وهي موجودة في الطبيعة بكميات محدودة وغـــير متجـــددة وهي بالإضافة إلى ذلك ملوثة للطبيعة [2] وتتكون المصادر الغير المتجددة مـــن الوقـــود الاحفوري الذي يشمل النفط، الغاز الطبيعي، الفحم ويشمل أيضا الطاقة النووية الـــتي تستخدم في عمليات الانشطار النووي في المفاعلات [3] وبدأ استخدام الطاقة النووية في الخمسينيات من القرن الماضي، والفحم في العصور الوسطى مع القرن 18 أمـــا الـــنفط فبدأ استعماله كأحد مصادر الطاقة عند اكتشافه في فيلاديفيا عام 1865.

يعتبر النفط من أهم أنواع الطاقة في المصادر الغير المتجدد، ولا يزال المصـــدر الرئيسي للطاقة اليومية البشرية وتعود بعض أسباب انتشاره بهذا الشكل السريع الخصائص الفيزيائية التي يتمتع بها من حيث سهولة نقله و تخزينه وارتفاع كمية الطاقة المخزونـــة في وحدة الوزن منه [4] بالإضافة إلى الدور الاستراتيجي الذي يشـــغله في بنـــاء العلاقـــات الدولية وهو ما يبرهن أهميته.

---

[1]- زغبي نبيل، مرجع سابق ، ص 09

[2]- عبد المطلب النقرش ، الطاقة (مفاهيمها ، أنواعها ، مصادرها) مديرية التخطيط ، وزارة الطاقة و الثروة المعدنية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، 2005 ، ص 09

[3]- سماح ريغي، مرجع سابق ، ص 36

[4]- خميسة عقابي ، النفط في العلاقات الأمريكية _ العربية - دراسة حالة الجزائر- (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014 _2015 ، ص 37

المصادر المتجددة : هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة، غير نابضة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار ما دامت الحياة قائمة. [1]

تعتبر الطاقات المتجددة أو البديلة مصدرا نظيفا لإنتاج الطاقة فلا ينتج عنه ملوثات بيئية، كما بعضها يمكن استخدامه بشكل دائم على مدار اليوم مثل طاقة المحيطات والوقود الحيـــوي، وبعضها متقطع مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وذلك لارتباطها بظواهر مناخية تتغير علـــى مدار الوقت.[2]

المطلب الثاني : إستراتيجية الصين لأمن الطاقة

الفرع الأول : الوضعية الطاقوية في الصين

إن الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة الصينية منذ نهاية عهد ماوتسي تونغ زادت مـــن وتيرة استهلاك الصين للطاقة خاصة بعد التسعينات من القرن 19، وهو ما زاد من أهمية الطاقـــة في السياسة الخارجية الصينية واعتبارها بعد استراتيجي من أولويات توجهات السياسة الخارجية الإقليمية أو العالمية.

إن انتقال الصين من مصدر للنفط إلى مستهلك سنة 1993 أدى إلى ارتبـــاط الأمـــن الطاقوي الصيني بالمجال الخارجي، ولذلك سارعت إلى تكييف سياستها الخارجية بما يتماشى مع امن الطاقة [3] والصين تبحث عن وضع إستراتيجية لأمن الطاقة، فقد تمكن صناع القرار في بكين من تقييم دقيق للإمكانيات دولتهم الطاقوية المتاحة ، ووضع قائمة بالمخاطر التي يمكن أن تـــؤثر سلبا على التزود الصيني بالموارد الطاقوية المطلوبة، والمشاكل التي تواجه الصين في المجال الطاقوي وكيفية تغطية العجز المسجل في مختلف مصادر الطاقة ومواجهة التحديات الآخذة في التعـــاظم. [4].

[1]- عبد المطلب النقرش، مرجع سابق ، ص 12
[2]- زغبي نبيل ، مرجع سابق ، ص 11
[3]- سماح ريغي، مرجع سابق . ص 87 .
[4]- عبد القادر دندن، مرجع سابق . ص 113.

منذ 1990 تحولت الصين إلى دولة مستوردة لحوالي 600 ألف برميل يوميا من النفط وطبقا لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادي " آبيـــك " APEC سـترتفع احتياجات الصين إلى أكثر من مليون برميل يوميا بحلول عام 2000 وإلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا عام 2010 و هو ما يساوي 19 % من استيراد آسيا، وإلى جانب مـــا تحتاجـــه هونغ كونغ و تايوان الذي يصل إلى 9% من استيراد آسيا مما يجعل استيراد الصين الكبرى يصل حولي 28 % من استيراد آسيا، وبحلول عام 2015 يتوقع أن تستورد الصين ما يعادل ســـبعة ملايين برميل يوميا [1] ورغم أن الصين عززت من إنتاجها المحلي بات الطلب يفوق الإمـــدادات المحلية وبحلول عام 2020 قد تنتج الصين 3.65 مليون برميل يوميا المرجح أنها سوف تحتـــاج لضعف هذه الكمية لسدّ احتياجاتها. [2]

من هنا يظهر الاهتمام الكبير للباحثين الاستراتيجيين والسياسيين في الصين مـــن اجـــل تامين مستمر لموارد الطاقة، فالصين تستورد حاليا 206 مليون بميل يوميا، أي بزيـــادة قـــدرها 32% تشكل ما نسبته 41% من ازدياد الطلب العالمي.[3]

تجدر الإشارة إلى أن الصين تعتمد كذلك على الفحم الحجري إذ يوفر الفحم الحجـــري 75 % من حاجة البلاد إلى الطاقة، وتعتبر الصين اكبر منتج في العالم للفحم الحجـــري وتبلـــغ قيمة احتياطاتها حوالي 15 % من الاحتياطات العالمية. فقد أنتجت عام 1995 مـــا مجموعـــه 1.28 مليار طن استهلكت منها حوالي 900 مليون طن، غير أن احتياجاتها ســـترتفع عـــام 2000 إلى حوالي 1.5 مليار طن. [4]

[1]- وليد سليم عبد الحي. مرجع سابق . ص 80 _81 .
[2]- سماح ريغي . البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية . مرجع سابق . ص 88.

[3]- سلسلة الحوارات العربية، العرب و الصين، مرجع سابق، ص 109.
[4]- وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق . ص 81 .

الفرع الثاني : أبعاد الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة

إن زيادة الطلب الصيني على الطاقة دفع بالقادة الصينيين إلى وضع إستراتيجية متعـــددة الجوانب والطرق تحقق الأمن الطاقوي والمعدل الذي تحتاجه الصين لدفع عجلة النمو الاقتصادي وكانت هذه الإستراتيجية على عدة جوانب هي:

أولا: إصلاح قطاع الطاقة:

من أهم الإصلاحات التي قامت بها الصين في قطاع الطاقة كانت سنة 1998، وذلـــك بالفصل بين الوظيفة القانونية من جهة والملكية والتشغيل من جهة أخرى فيما بدأت بعض كبرى شركاتها عرض أسهمها للامتلاك العام خصوصا الشركتين الرئيسيتين اللتين سيطرتا عل قطـــاع الطاقة في الصين، وهما شركة الصين الوطنية للبترول CHP وشركة الصين للبتر وكيماويـــات SINOPEC، تلت هذه الإصلاحات تمثلت في إنشاء مكتب للطاقة تابع للجنـــة الإصـــلاح والنمو الوطني سنة 2000، وهو المسئول عن الطاقة في الصين مهمته الأساسية الإشراف علـــى تحقيق الأمن الطاقوي للصين. [1]

ثانيا : توزيع الموارد :

تفيد الخبرة التاريخية أن تحقيق الدول لأمنها الطاقوي يقوم على عدّة مبادئ ويأتي مبـــدأ التوزيع الذي أشار إليه تشرشل منذ أكثر من 90 عاما على رأسها، وتعمل الصين على توزيـــع وتنويع مصادرها من النفط لتتجاوز الدول الخليجية وإيران وتتسع إلى مناطق أخرى من العالم في إفريقيا ،آسيا و أمريكا اللاتينية، فما بين 1993 جاءت حوالي 50 % من واردات الصين مـــن النفط من الشرق الأوسط و20 % من أفريقيا و10 % من آسيا و10 % من محيطها الغـــربي من خط أنابيب من كازاخستان دخل حيز الخدمة وخط أخر من روسيا دخل حيز الخدمة كليا عام 2010 .[2]

[1]- سماح ريغي، مرجع سابق ، ص 94 .
[2]- عبد القادر دندن . مرجع سابق . ص 127_128.

فمن الواضح أن تامين الطاقة سيظل الهاجس الأكبر أمام قادة الصين، ما يدعو الخبراء إلى العمل على زيادة الاستكشاف، والبحث عن النفط في مياهها الإقليمية وتحسين طـــرق النقـــل وكذلك تطوير البحث عن البدائل الأخرى للطاقة الهدروكربونية إضافة إلى الحصول على مناطق امتياز أخرى.[1]

والمتتبع للعلاقات الخارجية للصين يستنتج ان الصين بحاجة كبيرة لزيادة تطوير علاقاتهـــا الإقليمية في مجال النفط والغاز الطبيعي خاصة مع روسيا والشرق الأقصى بـــل كـــل المصـــادر الإقليمية وذلك لتوفير نوع من الاكتفاء في الطاقة.

ثالثا : تنويع المصادر :

إن التنويع في مصادر التزود بالطاقة قد أصبح من أولويات الإستراتيجية الصينية من اجل تحقيق الأمن الطاقوي، فاستهلاك الصين للطاقة معتمد وبنسبة كبيرة على الفحم الذي يتسبب في أضرار بيئية كبيرة وخطيرة، وكذلك تعتمد الصين على النفط وتركز على استعماله في مختلـــف المجالات، وقد أعطت أولوية لتامين احتياجاتها من النفط في علاقاتها الخارجية مع الدول المنتجـــة خاصة القريبة منها جغرافيا (آسيا) أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعي فكذلك أعطت له الصين أهمية كبيرة، وذلك بتطوير استعماله واستنادا الى وكالة الطاقة الذرية سوف يزيد استهلاك الصين للغاز الطبيعي بخمسة مرات بحلول سنة 2030 لكن مساهمة الغاز الطبيعي في الاستهلاك العام للطاقـــة سوف يضل ضعيفة نسبيا وتقدر ب 7% سنة 2020.[2]

رابعا : زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة

للطاقة المتجددة أهمية كبيرة في عالم اليوم وتحتل موقع استراتيجي في سياســـة الدولـــة وللصين عوامل كثيرة تدفعها نحو ذلك منها توفير الطاقة اللازمة لدوران عجلة النمو الاقتصادي بشكل أسرع والبحث عن إيجاد مصادر طاقوية صديقة للبيئة بحثا عن الرضا الدولي –الضـــغوط والمواثيق الدولية الحامية للبيئة– والبحث في تشبيك المصالح الاقتصادية الإقليمية خاصة.

[1]- سلسلة الحوارات العربية،العرب و الصين، مرجع سابق ،ص 109.
[2]- سماح ريغي، مرجع سابق 96

المبحث الثاني : العلاقات البينية مع الدول الآسيوية

إن الصين تحرص على بناء علاقات مستقرة مع الدول الآسيوية خاصة الكبرى وذلـــك بهدف صيانة وترسيخ والمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي في منطقة آسيا بمـــا يخـــدم ويحقـــق أهدافها بما فيها مثلا، مصلحتها بالوقوف أمام المطامع الأمريكية للسيطرة على المنطقة، [1] ولهذا سنحاول الإلمام بالعلاقات البينية بين الصين ودول المنطقة (مع روسيا واليابان والهند).

المطلب الأول: العلاقات الصينية – الروسية

يمكن تقسيم مسار العلاقات الصينية الروسية منذ انتصار الثورة الشـــيوعية في الصـــين بقيادة ماوتسي تونغ إلى الآن عبر ثلاث مراحل:[2]

-المرحلة الأولى: مرحلة التعاون (1949-1958)

-المرحلة الثانية: مرحلة التناقض والمواجهة (1960-1991)

-المرحلة الثالثة:مرحلة إعادة البناء على أساس المصلحة المتبادلة (1991- إلى الآن)

الفرع الأول: مرحلة التعاون (1949-1958)

بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين انطلقت العلاقات الثنائية مباشرة وقـــد تميـــزت بالـــدعم والتعاون وذلك لنظام الحكم الماركسي آنذاك في الصين، فقد نتج عن الجهود السوفيتية. فهـــذا الأخير كان يمد قوات ماوتسي تونغ بالعتاد والسلاح أثناء الحرب الأهلية التي بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، [3] وقد بدأت العلاقات بعد انتصار مباشـــرة مـــن خـــلال أن أول المعترفين بجمهورية الصين الشعبية 1949 ... وألحق اعترافه بها علنيا في مجلس الأمـــن حيـــث

---

[1]- حذفاني نجيم، مرجع سابق ، ص 130 .

[2]- عبد الله جهاد الاحمر ، العلاقات الروسية الصينية و اثرها على التوازن الدولي (بحث اعدّ لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية) ، جامعة دمشق ، 2009/ 2010 ، ص08

[3]- الله جهاد الأحمر، مرجع سابق ، ص08.

صرح مندوبه فيشنسكسي في 23 تشرين الأول 1949 بان الاتحاد الســـوفيتي لا يمكـــن لـــه الاستمرار بالاعتراف بالوفد الصيني ممثلا للصين في الأمم المتحدة.[1]

وقد تجسدت العلاقات الاقتصادية في الزيارة التي قام بها ماوتسي تونغ إلى موســـكو في 16 كانون الأول عام 1949 وإقامته فيها حولي شهرين ومع أن المناقشات التي دارت بينـــهما مازالت طي الكتمان إلا انه توصلوا إلى التوقيع على ثلاث معاهـــدات في 14 شـــباط عـــام 1950، [2] وهي:

1. معاهدة التحالف والصداقة وتبادل المعونة التي من أهم بنودها الإسراع في معاهدة صلح مع اليابان والسعي إلى توطيد وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين.
2. اتفاق خاص بالخط الحديدي الذي يصل منشوريا بمرفأ (بور آرثر) وبمرفأي (بور آرثر وديران)
3. اتفاق ماليك وتضمن تقديم الاتحاد السوفيتي للصين الشعبية قرضا قـــدره 300 مليـــون دولار في خمسة أعوام.

كما ظهر التعاون السوفيتي الصيني خلال الدعم السوفيتي للصين في خطة القفزة الكبرى من خلال تصدير تكنولوجيا الصناعة والثقافة ... .

الفرع الثاني: مرحلة التناقض و المواجهة (1960 –1991)

لقد رأت روسيا في الشريك الصيني الذي كانت تدعمه للكســـب في المواجهـــة مـــع المنافس الرئيسي على الساحة الدولية –الولايات المتحدة الأمريكية– وأن العمل علـــى احتـــواء نفوذها – الصين– قد تراجع لعدد من الأسباب كالخلافات الإيديولوجية ونزاعـــات الحـــدود المستمرة بين البلدين– يبلغ طول الحدود بين المشتركة بين البلـــدين 3400 كلـــم–،[3] هـــذا بالإضافة إلى وفاة الزعيم والصديق ماوتسي تونغ.

---

[1]- الله جهاد الأحمر، المرجع نفسه، ص09.
[2]- الله جهاد الأحمر، المرجع نفسه ، ص09.
[3]- عبد الحي وليد سليم، مرجع سابق ، ص 166.

إن من أهم الأسباب والذي يعتبر في نفس الوقت مظهر لتوتر العلاقات بين البلدين هو الانفتاح الذي شهدته الصين بعد 1978 من طرف خلفاء ماوتسي والذي غير مسار وتوجهات السياسة الخارجية الصينية وتم ادخال عامل البرغماتية الواقعية في بناء العلاقات علـــى حســـاب الإيديولوجية وهو ما تنافى مع توجهات الشريك السابق – اتحاد السوفييتي-.

الفرع الثالث: مرحلة إعادة البناء (1991_ إلى الآن)

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 و بعد اقتناعه بأهمية الصين كطرف يجب جعلـــه شريك وليس بالهدف السابق لها وهو احتواء الصين وهدف الصين الحفاظ على الوضع المستقر، أي حل الخلافات الحدودية جعل من الدولتان تتجاوز كل ما يعرقل تحسين وتطبيـــع العلاقـــات بينهما على أساس المنفعة المتبادلة بداية بالاقتصادية من تجارة و ... وصولا إلى السياسية ككسب التأييد خاصة أن الطرفان لهما حق العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

إن المتتبع للعلاقة البينية بين الصين وروسيا يجد أن الدولتان وقعتا على اتفاقيـــات ذات طابع إقليمي بحيث اتفقتا على التعاون في مجال صادرات روسيا من الغاز الطبيعـــي إلى الـــدول الآسيوية، وكما تم التوقيع على اتفاقية أمنية بين البلدان وثلاث دول في آسيا الوســـطى وعلـــى المستوى الدولي أبدى الطرفان الرغبة في التعاون بينهما على إقامة نظام عالمي جديـــد.[1] ومنـــه فالصين تبحث مع روسيا في خلق جو آمن تسود فيه المنافسة الاقتصادية والتعـــاون والتبـــادل، وروسيا تبحث في سبل خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب باستعمال الأسلوب والدعم الصيني.

المطلب الثاني : العلاقات الصينية اليابانية من منظور اقتصادي

يشكل تاريخ العلاقات الصينية اليابانية احد ابرز ملامح الصراع الدولي في هذه المنطقة، فإلى جانب تباين البنية السياسية في البلدين فان اليابان تربط كثيرا قضية حقوق الإنسان وتقـــديم المساعدات للصين، كما ان اليابان اقل رغبة في مسايرة الرغبات الصينية الخاصة بإبقاء القـــدرات

[1]- عبد الحي وليد سليم، مرجع سابق، ص 168.

العسكرية اليابانية على مستواها الذي ذابت عليه منذ الحرب العالمية الثانية، ومـــن المعـــروف أن الصين خاضت حربين ضد اليابان في أواخر القرن 19 وفي مطلع الثلاثين من القرن 20 .[1]

ترى الصين في اليابان المنافس الرئيسي للسيطرة على الإقليم البحري الذي تطالب بـــه وأيضا قوة برية متزايدة موازنة تتحدى بوزنها كالقوة الأقصى في الإقليم وتقلق بكـــين مـــن أن اليابان ستصبح قريبا قوة عسكرية موازنة للقوة الصينية المتصاعدة .[2]

تدهورت العلاقات الصينية اليابانية بسبب رد فعل بكين الذي كان عنيفا بإعلان البيان الأمريكي الياباني الذي كان هدفه الحفاظ على السلام في مضيق بكين والذي اعتبرتـــه الصـــين تهديدا لسيادة الصينية، [3] وقد تكون لهذا القرار انعكاسات سلبية على الاقتصاد بـــين الصـــين وتايوان من خلال المبادلات التجارية وديناميكية رؤوس الأموال، السلع والخدمات ... بالإضافة إلى أن الصين تعتبر تايوان كمقاطعة وسوق صينية داخلية لها وستستخدم كل الوسائل بما فيهـــا القوة للحفاظ على تكاملها.

أما التوجه الياباني للصين فهو أكثر تعقيدا فمن ناحية ترحب اليابان بالنمو الاقتصـــادي السريع للصين، والذي سيؤدي إلى التعاون الاقتصادي اكبر بين الدولتين ومن ناحيـــة أخـــرى تتوجس اليابان من النهضة الصينية ... ومن ازدياد التوتر في مضيق تايوان.[4]

وتتميز العلاقات اليابانية الصينية بنوع من عدم الاتساق، إذ يمكن لدارس هذه العلاقة أن يلاحظ جوانب ايجابية وأخرى سلبية لكن وتيرة من هذين النمطين لا تأخـــذ شـــكلا متســـقا وتتذبذب بين الحين والآخر وهو ما يمكن أن نستدل عليه من المؤشرات التالية:

1. كانت الصين تحتل المركز الأول بين الدول المستفيدة من برنامج المعونة الرسمي اليابـــاني خلال الفترة 1982-1986 ولكن مكانة الصين تراجعت إلى المرتبـــة الثانيـــة عـــام

[1]- عبد الحي وليد سليم، المرجع نفسه، ص 163.
[2]- منصور فاتح إسماعيل، مرجع سابق.ص 199.
[3]- منصور فاتح إسماعيل، المرجع نفسه .ص 200.
[4]- منصور فاتح إسماعيل، مرجع سابق .ص 200.

1987 بعد اندونيسيا وتم تخفيض هذه المساعدة من 81.2 مليون دولار عـــام 1994 إلى 5.2 ملايين عام 1995.

2. من جانب مقابل فان اليابان تمثل اكبر شريك تجاري للصين، بينما تمثل الصـــين ثـــاني شريك تجاري لليابان، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 46.3 مليـــار دولار عام 1994.[1]

ومن الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين البلدين:

- اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي 1983.
- اتفاقية التامين البحري 1985.
- اتفاقية حماية الاستثمارات 1988.

وهي من الأسباب التي شجت اليابان على رفع الصين من قائمة العقوبات سنة 1990 التي فرضت عليها من قبل الدول الصناعية السبع عقب أحداث 1989.

المطلب الثالث: العلاقات الصينية الهندية

لا يتسم تاريخ العلاقات الاقتصادية الصينية الهندية بقدر كاف من التعاون والودّ، وذلك بسبب تنازع البلدان على المناطق الحدودية –حدوث اشتباكات بـــين الطـــرفين عـــام 1992 و1987 – وتدعي الهند أن الصين تحتل 45الف كلم مربع من أراضيها مســـتندة في ذلـــك إلى خرائط بريطانية الموضوعة عام 1912 بينما تدعي الصين أن لها 94 ألف كلـــم مربـــع مـــن الأراضي الهندية.[2]

لكن مع أولوية المصلحة الاقتصادية والتجارية بين قد أدت إلى تطبيع العلاقة وسمحـــت بالتغلب ولو جزئيا على عقبة الخلافات الحدودية وذلك بفتح ممر ناثولا في جويلية 2006 أمـــام حركة التبادل التجاري بعد 44 عاما من الغلق في محاولة لإعادة تنشيط التجارة الحدودية بـــين

[1]- عبد الحي وليد سليم، مرجع سابق، ص 165.
[2]- عبد الحي وليد سليم، مرجع سابق ، ص171.

البلدين على اعتبار هذا الممر هو نقطة التجارة الجبلية التي تربط بين منطقة التبت الصينية ومنطقة سيكيم الهندية،[1] فالبلدان على استعداد تام لتقديم تنازلات مقابل الوصول إلى علاقـــات غـــير صفرية من صيغة ربح –ربح بفضل تزايد الروابط الاقتصادية بينهما و حتمية التعـــاون والعمـــل المشترك.[2]

على الرغم من أن حجم التبادل التجاري بين البلدين مازال محدودا –حـــوالي مليـــار دولار– فانه شهد تزايدا يصل معدله إلى 30 بالمئة سنويا،[3] وهذه الزيادة في التبادل التجاري قد تنعكس على تعميق وتطور العلاقة بين الطرفين في مجالات أخرى كالتأثير في درجـــة التقـــارب السياسي والثقافي أو غيره.

إن وجود عملاقين في حجم الصين والهند في المنطقة يعد عاملا مهما لتحقيق التنمية في جنوب آسيا، إذ وصفهما تقرير البنك الدولي بأنهما قاطرتين جديدتين للاقتصاد العالمي،[4] كما يعد عاملا قويا لدمج إمكانيات الدولتين الاقتصادية والتكامل للوصول و تحقيق قفزة تنموية.

إن الدولتان مجتمعان تمثلان سوقا هائلة تبلغ في تعدادها قرابة ثلث سكان العالم [5] وهو ما يفتح سوق هندية واسعة للمنتجات الصينية المتفوقة بها عن الهند مثل الأجهزة الكهربائية ومـــا يوفر سوق صينية واسعة للاستثمارات الشركات الهندية المتفوقة في مجال البرمجيات والمعلوماتيـــة باعتبار الصين سوف تتحول إلى اكبر مركز للتصنيع في العالم.

يبحث الطرفان في كيفية لتجاوز الخلافات الحدودية والإيديولوجية، فقد أكـــد وزيـــر الهنـــدي الأسبق جازوانت سينغ أثناء زيارته للصين في جوان 1999 أن الصين لا تمثـــل تهديـــد للهنـــد

[1]- عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية –دراسة ميدانية للصين-، مرجع سابق ، ص 161.
[2]- عبد القادر دندن، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغير1991-2006، مرجع سابق ،ص141.
[3]- عبد الحي وليد سليم، مرجع سابق، ص173.
[4]- عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية –دراسة ميدانية للصين-، مرجع سابق، ص158.
[5]- عبد القادر دندن، المرجع نفسه، ص159.

ووقعت الدولتان أثناء هذه الزيارة على اتفاقية لتنشيط التبادل التجاري بينهما،[1] وقـــد أشـــار روب نارايان داس في كتبه العلاقات الهندية الصينية إلى مقابلة أجراها هان ســـوين في نـــوفمبر 1971 في صحيفة صينية قالت فيها أن الصين تريد للهند أن تكون قوية متحدة ومســـتقلة وردا على سؤال صحفي قال شري سينغ – وزير الشؤون الخارجية – انه لا يســـتطيع أن يـــرى أي هروب من ظهور حالة من هذا الواقع الذي فرض لشعب الهند والصين أنهما سيعيشان في ســـلام وجيران جيدين.[2]

لكن الملاحظ في العلاقات بين البلدين انه دائما ما يقف هاجس امني في مسار التبـــادل التجاري، فبالرغم من أن البلدين وقعتا في سنة 1993 و 1996 اتفاقيتين وعدتا من خلالهمـــا بحل سلمي للخلاف الحدودي الذي أدى بهما إلى الحرب سنة 1962، فقد عاد هذا الهـــاجس عندما دمغ وزير الدفاع الهندي الصين بلقب" عدو الهند المحتمل رقم واحد" قبل التجارب النووية في مارس سنة 1998، وبدلا من أن تصبح الهند حليفة الصين في المنطقة، فان الاحتمال الأرجح هو أنها ستصبح جزءا من مجموعة الدول الآسيوية التي ستميل إلى التوازن مع الصين.[3]

إن أهم العوامل التي يمكن أن تدفع بالبلدين إلى التكامل الاقتصـــادي كـــثيرة منـــها أن الدولتين مجتمعتان تمثلان اكبر سوق تجاري في العالم – ثلث سكان العـــالم – بالإضـــافة إلى أن كليهما دولتين نوويتين ضف إلى ذلك إلى قوة التكنولوجيا والمؤهلات البشرية – الأدمغة واليـــد العاملة – إلا انه دائما ما تشهد العلاقات توتر بين البلدين خاصة وبين دول جنوب آسيا عامـــة كنتيجة لآثار الحرب الباردة.

---

[1]- عبد القادر دندن، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغير1991-2006،مرجع سابق ،ص148

[2] -RUP NARAYAN DAS.INDIA-CHINA Relations a New paradigm .IDSA monograph Series; No.19 May 2013. P 26.

[3]- جوزيف س-ناي(الابن)،مفارقة القوة الأمريكية ، مرجع سابق ،ص72.

المبحث الثالث : المحافظة على الأسواق في إطار المنظمات الإقليمية

المطلب الأول: دور الصين في تفعيل التعاون مع شنغهاي

استغلت الصين زيارة الرئيس الروسي الأسبق –بوريس يلتسين – لدولتـــها في افريـــل 1996 لتعلن عن خطوة مشتركة وأساسية باتجاه تعزيز الاستقرار على الحـــدود بـــين البلـــدين بتوقيعها مع روسيا وكل من كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان في مدينة شنغهاي الصـــينية في 26 افريل اتفاقية شنغهاي، [1] وقد نصت الاتفاقية على إقامة منطقة متنوعة السلاح علـــى طول الحدود بين الصين والدول الأربع في الأعضاء والتي تبلغ حوالي 8 آلاف كيلو متر كمـــا تم التعهد بعدم قيام أي جيش من جيوش الدول الخمس الأعضاء بمهاجمة جيش دولـــة أخـــرى وتم حظر إجراء أي مناورات عسكرية.[2]

نظرا للمصالح الصينية في المنظمة خاصة الاقتصادية والأمنية فقد أخذت الصـــين زمـــام المبادرة بالدعوة لإنشاء منظمة التعاون الإقليمية، وذلك لأول مرة في تاريخ الصين لذا فان وجود منظمة في التاريخ الدبلوماسي الصيني بالإضافة إلى أنها منظمة إقليمية للتعاون تعكـــس المبـــادئ والروح الجديدة لتطوير التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين الدول،[3] بالإضافة إلى أنها تعكس مرتكزات الدبلوماسية الصينية الإقليمية.

إن الإمكانيات التي تملكها الدول الأعضاء في المنظمة جعلت الصين دائما تسعى إلى دعم تفعيل التعاون قصد تحقيق احتياجاتها من خلالها، خاصة إذا ربطنا هذا الاحتياجـــات بقـــدرة الدول الأعضاء على توفير الموارد الطاقوية والتي تحتل موقعا مهما في توجهات السياسة الصـــينية

---

[1]- ابتسام محمد العامري،منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، قسم الدراسات الآسيوية ،14 آذار 2013 ،ص 01 .

Cis .uobaghdad.edu.ip.

[2]- يزن عوص احمد الوردات ، علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية –كازاخستان، أوزبكستان ،تركمنستان ،طاجاكستان ،قيرغيزستان- (رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية) ،جامعة مؤتة ، 2011، ص 72.

[3]- خديجة عرفة محمد، تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون ، قراءات إستراتيجية، العدد الخامس ، المجلد الثامن ، 2005 ، ص01.

http: //acpss.Ahram.org .eg / Ahram /2001/1/1/READ 156 .HTM

بالإضافة إلى أن المنظمة تحقق استقرار امني في المنطقة وهو من لوازم سير عجلة النمو في الصـــين. وتعتبر الصين عضو مهم في منظمة شنغهاي إذ تمثل اكبر سوق تجاري للأعضاء كما تحتل موقـــع الصدارة في الإنتاج بالإضافة إلى ما توفره من اليد العاملة الرخيصة ...الخ.

من الأهداف التي حددها الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في تاريخ 03 يوليو 2003 للمنظمة كانت أهمها تعزيز الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء و تشـــجيع التعاون الفعال في مجالات الاقتصاد والثقافة، التعليم، الطاقـــة ... وترســـيخ الســـلم والأمـــن والاستقرار في المنطقة،[1] و الملفت للانتباه أن كل هذه الأهداف تعمـــل وتســـتخدمها الصـــين كإستراتيجية وهي مبرمجة في اجو ندا سياسة الصين الخارجية.

إن التعاون الاقتصادي بين الصين ودول آسيا في إطار المنظمة يمكن أن يأتي بنتائج طيبـــة لكن إن تم نشره على مجال واسع وانتظار نتائجه التحتية وآليات الســـوق ومســـتوى التصـــدير الاقتصادي، فالدول الأعضاء في المنظمة هي دول ضعيفة اقتصاديا،بحيث إن الطاقة والاتصـــالات مجالان هامان للتعاون الاقتصادي فيها ويتطلبان فترة من الزمن، وهذا ما يترك المجـــال للصـــين وروسيا كدول متقدمة نسبيا لتنافس في الاستثمار بهما مع أن قدرتهما مازالت محدودة، [2] ومـــا يرجع الكفة ربما للصين في تنافسها مع روسيا حول التأثير في دول المنظمة وعلاقاتها هو تميزها في استخدام القوة الناعمة من خلال نوعية وجودة صادراتها اتجاه دول المنظمة مع البراعة في توظيف الاستثمارات في مجال الطاقة كواردات لها من الدول الأعضاء و هو ما يوفر مـــورد اقتصـــادي يغطي جزءا من مشروعها في تحقيق الأمن الطاقوي.

ومن العوامل المساعدة على تشجيع الدول الضعيفة في المنظمة على العمل والتعاون أكثر دون وجود هاجس الهيمنة والاحتكار هو وجود قوتين كبيرتين كروسيا والصين يحث نوع مـــن التوازن ويمنع أي شكل من أشكال الهيمنة.

---

[1]- لبنى الصاحب التميمي ،انضمام الهند و إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون بين تخطي الدور الإقليمي و خلق التوازن في العلاقات الدولية (رسالة مقدمة استكمالا لنيل متطلبات مساق الأقاليم الدولية)، جامعة بير زيت، 2015-2016، ص 04.

[2]- خديجة عرفة محمد، تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون ،مرجع سابق، ص05.

المطلب الثاني : إستراتيجية الصين في التعامل مع الآسيان

تعتبر رابطة جنوب شرق آسيا – الآسيان – تجسيدا فعليا للتعاون الاقتصادي الإقليمـــي في منطقة جنوب شرق آسيا انطلاقا من تاريخ إنشاءها في 08-08-1967 في بانكوك.

إن تأسيس رابطة جنوب شرق آسيا جاء استجابة لعدة دوافع تتمثـــل في الاســـتجابة لحاجيات الدول الداخلية، فقد وجدت الدول نفسها في مواجهة التهديـــد المتمثـــل في امتـــداد النزاعات الحدودية والانقسامات التي خلفتها الحرب الباردة،[1] بالإضافة إلى البحث عـــن آليـــة لخلق التوازن بين الأعضاء الأقوياء في الرابطة لاسيما اندونيسيا وماليزيا.

لقد نجحت الصين في إدارة الأزمة الاقتصادية الآسيوية سنة1998 لصالحها، فقد جعلت هذه الأزمة الصين تظهر بمنزلة الدولة المسئولة التي لم تعمل على تخفيض عملتـــها رغـــم تضـــرر اقتصادها حيث انخفضت صادراتها باتجاه كل المنطقة الآسيوية، [2] وقد كبرت أهميـــة الصـــين إقليميا ما دفع دول الآسيان إلى السعي إلى التعاون معها.

من مظاهر التعاون في التجارة الخارجية بين الصين والآســـيان إذ ارتفعـــت المبـــادلات التجارية بين الصين ودول الرابطة بنسبة 23 بالمئة سنويا بعد ارتفاع بنسبة 40 بالمئة بين 2000 و 2005 وصلت سنة 2007 إلى أكثر من 200 مليار دولار مما جعل من دول الآسيان رابـــع شريك تجاري للصين، وقد رافق ارتفاع حجم المبادلات التجارية تنوعا في طبيعـــة الصـــادرات والواردات بحيث أصبحت الصين تستورد الموارد الأولية كالبترول والغاز وتصدر بهـــا الســـلع المصنعة كالمنتجات الكيميائية والآلات الميكانيكية،[3] وأصبحت الصين منـــذ 2005 الوجهـــة الرئيسية لصادرات دول الآسيان بدل الولايات المتحدة.[4]

---

[1] -Jean.luc.domenach: l'Asie en danger: prisme :librairie arthéme fayard .p 160.

[2]- جميلة الطيب، مرجع سابق ، ص 163 .

[3]- جميلة الطيب،، مرجع سابق ، ص 164 .

[4] -francois raillon. La chine et ASEAN en 2020 :du rapprochement a la collision? Futuribles à l'horizon 2020.paris .2006 .p112.

وقعت الصين في 04-11-2002 اتفاقية تعاون اقتصادي مع دول رابطـــة جنـــوب شرق آسيا والتي تعتبر أول خطوة في العلاقات الاقتصادية الفعلية بين الطرفين يقول بإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين وفي 29 نوفمبر 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء الرابطـــة يقضي بتوسيع المنطقة وإقامة اكبر منطقة تجار حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثـــر مـــن 1.8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و1.29 مليار نسمة للصين) بنســـبة مـــن مجموع العالم البالغ 5.68 مليار نسمة عام 2002 ،[1] ويعتبر عرض الصين بإقامة منطقة تجارة حرة لدول الآسيان مؤشرا على كيف أصبحت الصين بارعة جدا في رفع قيمة أمنها الاقتصادي عن طريق التعامل بمهارة مع قوى السوق العالمية.[2] فالصين تنظر إلى الآسيان على أنهـــا ســـوق ضخمة يجب المحافظة عليها والعكس صحيح فرابطة الآسيان تبحث في كيفية المحافظة على سوق الصين الضخمة – 1.29 مليار نسمة– والبحث في استراتيجيات تطبيع العلاقات الاقتصـــادية معها أكثر.

إن الملاحظ في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها رابطة الآسيان يجد جزء كبير منها تسعى إليه الصين فمثلا كلاهما يسعى إلى تحقيق التعاون الجهوي في جميع المجـــالات خاصـــة الأمـــني والاقتصادي من خلال السعي إلى تحقيق السلم والأمن والرخاء للشـــعوب وضـــمان التقـــدم والازدهار لبلدان المنطقة،[3] وهذا ما ساعد على دفع العلاقات خاصة الاقتصادية منها إلى درجة كبيرة بين الطرفين إلى أن وصلت إلى إنشاء اكبر منطقة تجارة حرة بين الصين والآسيان ، كمـــا نجد أن الصين كان لها الدور الكبير في تفعيل هذا التعاون وتعميق العلاقات سعيا منها إلى تحقيق هدفا الأساسي المتمثل في المحافظة على الأسواق وتوفير احتياجاتها من الطاقة بحيث أنها قطعـــت شوطا ناجح نسبيا وذلك من خلال حجم الواردات الصينية القادمة من دول الآسيان والمتمثلـــة

[1]- خالفي علي ، ميدي عبد الوهاب ،رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس، جامعة الجزائر. ص 03.

[2]- منصور فاتح إسماعيل، مرجع سابق .ص 195.

[3]- عبد الحكيم الفلالي، دول جنوب شرق آسيا ،قطب اقتصادي في تطور متصاعد.

Hakim-aikido@yahoo.fr

في النفط والغاز ...الخ، فالآسيان صديق لابد من تطبيع العلاقات معه لتحقيق الاستقرار الأمـــني والنمو الاقتصادي للصين.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع وتحليلنا للإشكالية المتمثلة في "كيف يؤثر المتغير الاقتصادي على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه محيطها الإقليمي وذلك بالمرور تدريجيا مع الإجابة على الأسئلة الفرعية ، وعلى هذا الأساس توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- إن عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين من خلال برنامج التحديثات الأربع انعكست بشكل ايجابي على الصين إذ استطاعت هذه الأخيرة التكيف مع الوضع الدولي والتحولات التي طرأت ومن نتائج هذه التجربة أن الصين حاليا تمثل ثالث مرتبة اقتصاديا في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والثانية إقليميا بعد اليابان مع مؤشرات تأكد على تجاوز اليابان في السنوات القليلة القادمة كما أصبحت الصين اكبر دولة مصدرة للسلع الصناعية بالإضافة إلى استقطاب المستثمرين ووضعهم الثقة واهتماما كبيرا في الاقتصاد الصيني حيث تجاوز الاستثمار في الصين (446) مليار دولار و بهذا تمثل الصين ثاني اكبر مستفيد على مستوى العالم من الاستثمارات الأجنبية اتجاه الصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- نستنتج مما سبق أن الديناميكية الاقتصادية الصينية في السياسة الإقليمية مرهونة بمدى أهمية الهدف "المصلحة + الثروة"، فابتعاد الصين عن الأحداث الدولية واجتناب بعض التحالفات "الأمريكي الياباني" يفسر بسبب الهدف الأوّلى لصالح الاقتصاد وهو ترسيخ وإكمال البرنامج الاقتصادي التنموي من جهة ومن اجل الابتعاد عن زج الصين في مغامرات غير محسوبة تكبح توسعها الإقليمي وانتشارها.
- من خلال سياسة تسوية النزاعات والبحث عن الاستقرار الإقليمي نجد أن الصين غالبا ما تتبع المدخل الاقتصادي في القضايا الأمنية الذي تتميز بالبراعة في استخدامه والتأثير به ونجد ذلك بشكل واضح من خلال تطويرها للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة ومع تايوان للوصول إلى تكامل سياسي وتحقيق استقرار إقليمي بناءا على العلاقة الاقتصادي والمنفعة المشتركة، ومن أمثلة ذلك تطوير التعاون الاقتصادي بين مقاطعة

سينكيانج ودول آسيا الوسطى المجاورة لها لتطويق التيارات الانفصالية في المنطقة والمحافظة على الاستقرار الإقليمي.

- نستنتج من خلال دراستنا لتوجهات السياسة الإقليمية للصين التي تبحث عن الأمن والاستقرار والتنمية المشتركة بناءا على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمتمثلة في بالاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية، المساواة و المنفعة المتبادلة و التعايش السلمي، فنخلص إلى أن الصين تحاول تحقيق أهدافها تلك مع التفرغ و التطلع إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية تمكنها من لعب دور فاعل إقليمي ومنه السلطة والنفوذ في القيادة الإقليمية من جهة ومحاولة طمأنة جيرانها أن هذا النمو في القاعدة الاقتصادية لا يمثل تهديدا أنها الأحق بالقيادة بناءا على مبادئها في تسوية النزاعات...الخ.
- إن النمو الاقتصادي السريع الذي تعرفه الصين أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة استهلاك الطاقة مما جعل هذه الأخيرة تحديا للصين ولمعالجة هذا التحدي سارعت القيادة الصينية إلى وضع عدة استراتيجيات لتحقيق الأمن الطاقوي منها تنويع وتوزيع مصادر التزود بالطاقة من البيئة المحيطة وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة.
- أدى التنافس الاقتصادي الخارجي إلى ضرورة وضع إستراتيجية قوية من طرف الصين للمحافظة على الأسواق التي أصبحت تحديا آخر أمام النمو الصيني وتمثلت هذه الإستراتيجية في زيادة تطبيع العلاقات البينية مع دول المنطقة خاصة منها القوية والدخول في إطار تفعيل التعاون والتبادل التجاري مع المنظمات الإقليمية.

من خلال مسارنا لدراسة الموضوع "البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الإقليمية للصين" توصلنا إلى إثبات بعض الفرضيات بحيث أن: المتغير الاقتصادي يحتل الجزء الأكبر من حيث التأثير في عملية صناعة القرار الصيني اتجاه البيئة الإقليمية ومنه فهناك علاقة وطيدة بين المتغير الاقتصادي وعملية صناعة القرار اتجاه البيئة الإقليمية ،فمن خلال إقبال الصين بقوة في الأحداث والعلاقات الإقليمية والدولية المساعدة على نموها الاقتصادي دون رد الفعل اتجاه القضايا الأخرى يثبت ذلك ، فتوجه القرار مرتبط أساسا بمدى المنفعة الاقتصادية المحقق لها

والعكس فالقوة الاقتصادية تحدّد إمكانية الإقبال على القرار أم لا، وهذا ما نجـــده في واقـــع العلاقات الصينية مع دول المنطقة، بالإضافة إلى معالجة المسائل الأمنية و السياسية انطلاقا من المدخل الاقتصادي.

قائمة المراجع و المصادر:

أولا: الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي ،**موسوعة السياسة** (**ج،ح،خ،د،ذ،ر**)،الجزء الأول،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دار الهدى.
2. عبد الوهاب الكيالي ،**موسوعة السياسة** (**أ،ب،ت،ث**)،الجزء الأول،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دار الهدى.

ثانيا: الكتب

1. السيد محمد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**،جامعة القاهرة، (ط، 2)،مكتبة النهضة المصرية ،1998.
2. مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2008.
3. جوزيف س ناي (الابن)،**مفارقة القوة الأمريكية**، (تر د.محمد توفيق البيجيرمي،ط1)،مكتبة العبيكة،2003.
4. سلسلة الحوارات العربية ،**العرب و الصين**-آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة -،منتدى الفكر العربي، الأردن،2007.
5. عبد القادر دندن . **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** _ دراسة ميدانية للصين _، (ط1) ،مركز الكتاب الأكاديمي ،الأردن ، 2015.
6. محمد فرج ،**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة- ،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007.
7. سعود يوسف عياش ، **تكنولوجيا الطاقة البديلة** ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت.
8. عبد المطلب النقرش ، **الطاقة** (**مفاهيمها** ، **أنواعها** ، **مصادرها**) مديرية التخطيط ، وزارة الطاقة و الثروة المعدنية ، المملكة الاردنية الهاشمية.
9. قسم الدراسات و الابحاث في الاكاديمية، **السياسة الخارجية**،**الاكاديمية العربية المفتوحة**، كلية القانون و السياسة، 2007-2008.

10. لويد جنسن،تفسير السياسة الخارجية،(ترجمة محمد ابن احمد مفتي و السيد محد سليم)،عمادة شؤون المكتبات،جامعة الملك سعود،1989

ثالثا: المذكرات:

11. قط سمير ، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة** _ قطاع النفط نموذجا_ (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية)،جامعة محمد خيضر –بسكرة-، 2007_2008.

12. فريدة العلمي ، **السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة** _ دراسة من منظور الاقتصاد السياسي(مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، تخصص دراسات سياسية مقارنة ،جامعة المسيلة ،2014_2015 .

13. عبد القادر دندن . **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي** :آسيا الوسطي ، جنوب آسيا ، جنوب شرق أسيا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية). تخصص علاقات دولية . جامعة باتنة ، 2012_2013 .

14. سماح ريغي ، **البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية من سنة 2000 إلى 2016** ، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2015_2016.

15. منصور فاتح إسماعيل ، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990 _ 2008** ، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2009.

16. حذفاني نجيم ، **العلاقات الأمريكية الصينية بين التنافس و التعاون** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2011.

17. جميلة الطيب ،**اثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا**(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و علاقات الدولية) تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر3،الجزائر 2010-2011.

18. أبو جرادة بلال خميس درويش،**السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى**(رسالة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية)،الجامعة الأردنية،2003.

19. حكيمي التوفيق، **الجوار النيو واقعي النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني** _دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ، جامعة باتنة ،2007_2008 .

20. عبد القادر دندن ، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار و الغير 2006_1991** (مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ،جامعة باتنة ، 2007-2008.

21. عبد الرزاق مختاري ، **الصعود الصيني و أثره على العلاقات مع اليابان** .-فترة ما بعد الحرب الباردة(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، دراسات آسيوية،جامعة الجزائر03، 2015-2014.

22. هشام ابن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية** _دراسة تحليلية في عوامل البروز من 1991 _ 2006 _ (رسالة استكمالا للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة الملك سعود ،2008.

23. زغبي نبيل ، **اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011_2012.

24. خميسة عقابي ، **النفط في العلاقات الأمريكية _ العربية – دراسة حالة الجزائر–** (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014 _2015.

25. عبد الله جهاد الاحمر ، **العلاقات الروسية الصينية و اثرها على التوازن الدولي** (بحث اعدّ لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية) ، جامعة دمشق ، 2009/ 2010.

26. يزن عوص احمد الوردات ، **علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية – كازاخستان، أوزبكستان ،تركمنستان ،طاجاكستان ،قيرغيزستان–** (رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية) ،جامعة مؤتة ، 2011

27. لبنى الصاحب التميمي ،**انضمام الهند و إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون بين تخطي الدور الإقليمي و خلق التوازن في العلاقات الدولية** (رسالة مقدمة استكمالا لنيل متطلبات مساق الأقاليم الدولية)، جامعة بير زيت، 2015-2016.

رابعا: المجلات و المقالات:

1. جواد كاظم حميد ، **طبيعة النظام الاقتصادي المختلط و اتجاهاته** _ الصين نموذجا _ ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 36 ، المجلد 09 ، تموز ، جامعة البصرة ، 2014 ، ص16 .
2. وفاء المهداوي ، **الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد 33 ، 2012.
3. زرقين عبود ، **قراءات في التجربة الصينية و إمكانية الاستفادة منها** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 48.
4. ألنعيمي احمد نوري ،**البنيوية العصرية في العلاقات الدولية** ،مجلة العلوم السياسية ،العدد 46.
5. خديجة عرفة محمد، **تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون** ، قراءات إستراتيجية، العدد الخامس ، المجلد الثامن ، 2005.

http: //acpss.Ahram.org .eg / Ahram /2001/1/1/READ 156 .HTM

6. جميلة الطيب وغيدة **فلة، حقيقة التكامل الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا** ،مجلة الاقتصاد الجيد ،العدد 12،المجلد 01 ،جامعة خميس مليانة،2015،ص 12(102).
7. خالفي علي ، **ميدي عبد الوهاب** ،**رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس، جامعة الجزائر.
8. العربية ، **كيف أصبح الاقتصاد الصيني من اكبر اقتصاديات العالم .**

http :I www.alarabiya. Net . 14l11l2014

9. الصين بعيون عربية ،مقال (**نمو الاستثمار الأجنبي**)،العدد الثالث،15 حزيران 2007.

http:// www.china inarabic: org

10. محمد عبد الفتاح الحمراوي، **السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة** . في 14-02-2008

http://www.arabsino.com All rights reserved.
Email : info@arabsino.com 京ICP05022095

11. السلام و التنمية و التعاون، **راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد** 22-08-2005.

http://www. finirent .cn.

12. سنية الحسيني، **سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية** – هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة ؟، برنامج دراسات الإقليمية ، جامعة القدس ،فلسطين.

Sania-hus@yahoo.com

13. محمد ياسر خيضر . **الصين و مستقبل النظام السياسي الدولي** ، كلية العلوم السياسية . جامعة النهرين.

14. ابتسام محمد العامري،**منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي**، قسم الدراسات الآسيوية ،14 آذار 2013.

Cis .uobaghdad.edu.ip

15. عبد الحكيم الفلالي، **دول جنوب شرق آسيا ،قطب اقتصادي في تطور متصاعد.**

Hakim-aikido@yahoo.fr

16. **تنتهج الصين سياسة خارجية مستقلة**

http://china internet information center . AII rights reserved

17. الموقع الالكتروني:

http://www.chinaasia.rc.org/index.php?d=47&id

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. RUP NARAYAN DAS.INDIA-CHINA Relations a New paradigm .IDSA monograph Series; No.19 May 2013.
2. Jean.luc.domenach: l'Asie en danger: prisme :librairie arthéme fayard.
3. François raillons. La chine et ASEAN en 2020 :du rapprochement a la collision? Futuribles à l'horizon 2020.paris .2006 .
4. John J Mearsheimer. China's Unpeaceful Rise، Apr 2006; 105، 690; Research Library 160